الفصل الأول

عالم اليوم وعالم الغد

مدخل:

أصبح الهدف الأساسى للتنمية فى منظوره الجديد هو الارتفاع بمستوى معيشة الشعب، كل الشعب وليس فقط بعض الشعب، ومع الاهتمام بأفقر الناس وأكثرهم حرمانًا، وهم الذين تجنبتهم عملية التنمية حتى وقت قريب. إن النمو الاقتصادى القائم على زيادة الانتاجية كان ولا يزال يعتبر ذا أهمية أساسية، لكن الهدف الأرحب المرتقب الآن لم يعد زيادة فى جملة الإنتاج القومى، بل زيادة قائمة على العدل، زيادة تقاوم الاستغلال وتحاربه، وتؤكد على عدالة توزيع ثمار النتيجة. إن التأكيد الأكبر على توزيع أكثر عدالة لم يعد فى رأى رجال الاقتصاد مجرد التزام أخلاقى، بل صار التزامًا من أجل النمو الاقتصادى السليم والاستقرار السياسى مستقبلاً[1].

كذلك رفض المفهوم الجديد الرأى النظرى القديم القائل بأن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية هما عمليتان متمايزتان ومنفصلتان، وأن الأولى يجب أن تسبق الثانية، وبدلاً من ذلك فإن التفكير الجديد أدرك أن الاثنتين كانتا متلازمتين وغير قابلتين للفصل، ويجب أن تسيرا قدمًا يدًا بيد، فالفلاح المعتل الصحة لا يتوقع منه أن ترتفع إنتاجيته، وبنفس الأسلوب فإن الطفل الجائع ليس فى وضع يسمح له بتعلم تعقيدات القراءة والحساب.

وهكذا، تصبح التنمية ، فى جوهرها، عملية تحرر حضارية، قوامها تعبئة الطاقات الذاتية وتعظيمها وتوجيهها لغرض الانعتاق من شبكة التخلف من ناحية، وإشباع الحاجات الأساسية، المادية والمعنوية لجماهير الشعب، كأولوية أولى، مع رفع مستوى رفاه المجتمع ـ كل المجتمع ـ باطراد، من ناحية ثانية.

ولقد بات مؤكداً، من واقع التجربة التاريخية، أن بلدان الوطن العربى لا يمكنها، إذا هى عملت كل على انفراد، أن تكسب معركة التنمية، إنما لابد لهذه الأقطار من التعاضد والعمل المشترك والاعتماد الجماعى على النفس، بعضها مع بعض، إذا هى أرادت بالفعل إحداث تغييرات أساسية فى بناها الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أمر تفرضه ضرورة تعزيز الموقف التفاوضى التاريخى للدول العربية مع النظام ـ الاقتصادى ـ السياسى السائد فى العالم(٢).

كذلك تؤكد التجربة أن طاقات البشر هى المورد الأول للتنمية، بل إن التنمية، فى تحليلها النهائى، هى تنمية بشر وليست مجرد إنتاج سلع أو إقامة أشياء. ومن هنا تأتى أهمية وأولوية التركيز على البشر وتعظيم الطاقات البشرية فى كل استراتيجية سليمة للتنمية.

ولهذا فقد أصبحت الوسيلة الأساسية للتغلب على مشكلة الأمية تكمن فى المواجهة الشاملة للتخلف ومواجهته فى مستقره، وهو المجتمع نفسه فى بنائه الاجتماعى وفى تصوراته وعلاقاته ومهاراته ووسائله، وذلك وصلا له بالمعاصرة وإدماجًا له فى دورة الحياة الوطنية والقومية، ثم إدخالاً للدورة الوطنية والقومية فى دورة الحياة المعاصرة العالمية، ومن خلال ذلك يتم العمل على رفع أحد مظاهر التخلف عن الأفراد الأميين كجزء من عملية تطوير متكاملة، وذلك بتعليمهم رموز القراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة، والتاريخ والسياسة، وكل ما يجعل منهم مواطنين مشاركين، لا أرقامًا سكانية عاجزة فى ذاتها معوقة للآخرين(٣).

ولقد سيطر على سياسات واستراتيجيات التنمية التربوية فى جملة البلدان العربية خلال فترة ماضية طويلة اتجاه مؤداه أولوية تعليم الصغار على تعليم الكبار ـ حتى لو كان هؤلاءأميين ـ بل التضحية بحق الكبار فى التعليم من أجل توفير فرص تعليمية للصغار باعتبارهم أمل المستقبل. ولقد آن لهذه السياسات والاستراتيجيات أن تتعدل بل تتغير على أساس إعطاء الكبار حقًا فى التعليم بالفعل ومنحهم إذا كانوا أميين، أولوية على الصغار، ولو بعض الوقت، فى هذا التعليم، إذا دعت الضرورة إلى ذلك. وبدون هذا التعديل والتغيير يبقى السير على طريق التنمية بطيئًا، وتستقبل

الأمة العربية القرن الحادى والعشرين دون الوصول إلى نتيجة حاسمة فى حربها ضد التخلف[٤].

إن المجتمع ـ أى مجتمع ـ كلّ واحد، بأجياله ومؤسساته وفئاته وبماضيه وحاضره ومستقبله، وتتوقف نوعيته على ما بين هذا كله من علاقات وتفاعلات ووعى ووضوح بحركته ومساره إلى أمام. ومن بين العوامل التى تحدد هذه النوعية وتؤثر فيها درجة مشاركة فئات الناس فى أموره المختلفة: فى الإنتاج وفى الخدمات، فى صنع القرارات والتوجيه، فى الاستثمار والاستهلاك، فى الفرص التعليمية والثقافية، فى الصحة والأمن.

غير أن المجتمع ـ بحكم تركيبه العمرى والبيولوجى، وبحكم طبيعته الثقافية ـ يضع الكبار فى قمة المسئولية، ويدفعهم إلى مواقع التأثير والعمل. وهذه حتمية بحكم كونه مجتمعًا إنسانيًا، يريد لنفسه البقاء والاستمرار، بل يريد لنفسه التجديد فى الاستمرار، والاستمرار فى التجديد، فالكبار هم رأس المجتمع، عليهم مسئولية التغيير والتقدير والتوجيه والتأثير، حتى ينقلوا الصغار الناشئين إلى مواقعهم ويمكنوهم من هذه المسئولية، فتتصل الحياة وتستمر، وتتسع وتتجدد[٥].

ومع هذه الأهمية للكبار وتعليمهم، فإنه لمن المؤسف أن نجد ملاحظات تقويمية لجهود الدول العربية فى هذا المجال سجلت عام ١٩٧٥[٦]، يجوز لنا إبرازها عام ١٩٩٧ـ وقت كتابة الدراسة ـ ، من هذه الملاحظات:

ـ الافتقار إلى سياسة عامة لتعليم الكبار: فإذا نظرنا إلى البرامج الحالية لتعليم الكبار فى البلاد العربية من هذه الناحية نجد أن قليلاً منها هو الذى يستند إلى سياسة عامة، مثل محو الأمية والثقافة العلمية، مع اختلاف بينها فى درجة وضوح هذه السياسة العامة، أما بقية البرامج فإنها تفتقر إلى مثل هذه السياسة. ويزداد النقص وضوحًا إذا نظرنا إلى تعليم الكبار ككل، وهنا لا نجد سياسة عامة تبين موقف الدولة من هذا النوع من التعليم.

ـ ضيق المفهوم الحالى لتعليم الكبار وغرضه[٧]: ففى كثير من الأحيان يستعمل

اصطلاح تعليم الكبار مرادفًا لمحو الأمية، وبذلك يصبح الكل مساويًا للجزء. ومحو الأمية متردد بين الصغار والكبار. والثقافة الجماهيرية يضطرب نشاطها بين التعليم والتثقيف وبين الثقافة الرفيعة والثقافة الجماهيرية، وبين أسلوب التثقيف ومضمونه. والثقافة العمالية حائرة بين العناصر الخاصة بالعمال والعناصر العامة التى يشترك فيها العمال مع بقية المواطنين. والدراسات التكميلية تمارس أحيانًا على أنها نشاط شرعى يوضع له نظام ثابت وأحيانًا على أنه نشاط جانبى يتحمل الدارس وجوه مسئولياته.

- قصور المؤسسات والبرامج عن الوفاء بحاجات الملايين من أبناء الشعب العربى[٨]: فعلى الرغم من كثرة هذه البرامج وتعددها فلازالت الملايين من أبناء هذا الشعب لا تجد لها مكانًا فى أى من هذه البرامج، فأين البرامج الخاصة بأنصاف المتعلمين من خريجى مراكز محو الأمية والمدارس الابتدائية؟ وأين البرامج الموجهة إلى الفئات الخاصة من البدو، والصيادين، والرعاة وغيرهم؟
- فقر هذه البرامج من حيث المضمون والطرق المستخدمة[٩]: فكثير من هذه البرامج يقدم مضمونًا تقليديًا اشتق من برامج سابقة مضى زمنها، أو من برامج (أجنبية) وضعت لبيئات مختلفة عن البيئة العربية، ولم تبن على أساس دراسة حقيقية لمشكلات الناس فى مختلف البيئات والمواقع. أما الطرق والأساليب المستخدمة فمعظمها من النوع الذى يعتمد على الاستماع وقلما يتيح للمتعلمين الكبار ذوى الخبرة والعميقة فرصة المشاركة فى البحث والاكتشاف والتفكير.

إن هذا لمن شأنه أن يبرز ضرورة تغلغل النظرة العلمية فى ميدان تعليم الكبار، شأنه شأن المجالات الأخرى، بحيث يصبح معيار الحكم على نجاح أنشطة تعليم الكبار فى أى مجتمع يقاس بمدى اتباع هذه الأنشطة للأسس والأصول العلمية فى جوانبها المختلفة. وهكذا بدأنا نسمع عن محاولات ومساع جادة لترسيخ وتأصيل النظرة العلمية فى جوانب العمل بميدان تعليم الكبار. من ذلك مثلاً العديد من الدراسات العلمية التى أجريت على الخصائص النفسية والانفعالية للكبار، وكذا مبادىء التعلم لدى الكبار، ثم المسوح والدراسات حول مطالب الكبار التعليمية

وسبل إشباعها، وكذا الأبعاد المجتمعية والتنموية فى تعليم الكبار، فضلاً عن دراسات وبحوث حول برامج وطرق تعليم الكبار وتقويم تعلمهم. وبالإضافة إلى ذلك فهناك أيضًا دراسات علمية عن الخبرات والتجارب العالمية فى ذلك الميدان والتى تلقى الضوء على الممارسات من خلال القوى والمؤثرات الحضارية للمجتمع موضوع الدراسة، الأمر الذى يفيد فى تخطيط مشروعات تعليم الكبار ورفع فاعلية أنشطته(١٠).

ومن المعروف أنه ما من سياسة تربوية إلا وهى تعبر عن الاختيارات السياسية للبلاد، والاختيارات السياسية للبلاد إنما تحددها جملة المتغيرات الداخلية والخارجية. سواء فيما يتصل بعاداتها وتقاليدها وقيمها وتصوراتها للمستقبل وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية وموروثها الثقافى، أو فيما يتعلق بشبكة المؤثرات العالمية التى لم يعد لمجتمع اليوم فى أى منطقة من المناطق أن يهرب من التفاعل معها والتأثر بها، بل ورسم سياساته وفقًا لها(١١).

وقد يبدو تعليم الكبار مسألة «فنية» و «مهنية» تنحصر أبعادها بأبعاد النظام التربوى، لكن النظر الفاحص والتأمل المتعمق يؤكدان أنها مسألة «مجتمعية» ترتبط بكافة الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأمة العربية.

بل إننا لا نقف عند هذا الحد فقط، فالأمة العربية نفسها جزء من الأمة العالمية، تعيش عالما تترابط فيه المصالح وتتشابك فيه المشكلات إلى الدرجة التى جعلت كثيرين يطلقون على عالم اليوم مصطلح «القرية الواحدة».

والغاية من الاستراتيجية هى صياغة الاختيارات السياسية فى مجموعة من الإجراءات، لتحديد ما يجب عمله تبعًا للحالات التى قد تعرض فى المستقبل(١٢).

إن هذا إن دل على شىء فإنما يدل على ضرورة أن نضع بين يدى واضع استراتيجية تعليم الكبار صورة مجملة لعدد من المتغيرات والمؤشرات العالمية والإقليمية والتكنولوجية والتربوية التى تشكل فى مجموعها (الدواعى) و (المحادات) لهذه الاستراتيجية.

أولاً: الأبعاد الدولية

بعد الغزو العراقى للكويت بأسبوع واحد، وفى يوم الثامن من أغسطس ١٩٩٠، أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش فى خطاب وجهه إلى الأمة بمناسبة إرسال القوات الأمريكية للمساهمة فى تحرير الكويت، وفى معرض حديثه عن هذا القرار، عن فكرة (عصر جديد ممتلىء بالوعد، وحقبة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب). وبعد أقل من شهر قليلاً وفى ١١ سبتمبر ١٩٩٠، وبعد أن وضع أربعة أهداف أساسية لإدارته لأزمة الخليج، فإنه أضاف هدفًا خامسًا هو (إقامة نظام عالمى جديد): «متحررًا من الخوف من الإرهاب قويًا فى البحث عن العدل، وأكثر أمنًا فى طلب السلام. عصر تستطيع فيه كل أمم العالم، غربًا وشرقًا، وشمالاً وجنوبًا، أن تنعم بالرخاء وتعيش فى تناغم»(١٣).

لكن هذا لا ينبغى أن يجعلنا ننسى أنه لم يحدث من قبل أن نظامًا أو عصرًا جديدًا قد بدأ لمجرد أن رئيس دولة ـ مهما كانت ثروتها أو قدرتها ـ يمكن أن يفعل ذلك بأمر «ملكى»، أو قرار «رئاسى»، وما يحدث دائمًا أن تغيرًا هائلاً يتم فى عصر من العصور بطريقة بطيئة كمية من البداية ثم متسارعة فى النهاية، ثم حادث جلل ـ عادة حرب كبرى ـ ليكون بمثابة الإشهار لهذه التغيرات، وتنتقل البشرية من حالة إلى أخرى، ومن تاريخ إلى تاريخ آخر من التوازنات والعلاقات، وينطبق هذا أكثر ما ينطبق على ما سمى بـ(النظام العالمى الجديد) الذى وجد ذيوعًا إبان أزمة الخليج. والواقع أن هذا النظام وإن وجد فى الأزمة فرصة للإشهار، فإنه فى الحقيقة أخذ فى التكون منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن تجلياته لم تبدأ فى الظهور إلا فى السبعينيات والثمانينيات. ومع التسعينيات ـ وبمناسبة حرب الخليج ـ تم إشهاره ليعبر عن تغير نوعى فى العلاقات والتفاعلات الدولية(١٤).

وعلى الرغم من الاختلاف الشديد الذى يسود دارسى العلاقات الدولية حول توصيف النظام الدولى الراهن، ماهيته، مبادئه، ماله فى المستقبل المنظور، إلا أن هذا الاختلاف يزول ويتلاشى عند الحديث عن دور الولايات المتحدة فى النظام الدولى الراهن، أى نظام ما بعد الحرب الباردة، فهناك اتفاق على أن المرحلة الراهنة التى يمر

بها النظام الدولى وبصرف النظر عن استقرارها من عدمه ـ تطلق يد الولايات المتحدة فى إدارة دفة هذا النظام، أو على الأقل هى الفاعل الرئيسى فيه.

وإذا كان هذا الاستنتاج يصدق على الدور الأمريكى بصفة عامة، نظراً لأن الولايات المتحدة طرف فاعل فى قضايا هذا النظام وفى نظمه الإقليمية الفرعية، فهو أكثر مصداقية فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط التى تشهد شبه انفراد أمريكى، منذ انهيار المعسكر الشرقى والذى صار أكثر وضوحًا بعد حرب الخليج الثانية(١٥).

ويمكن القول أن أحداث عام ١٩٩٤ ساهمت فى إنضاج وبلورة الملامح العامة للبيئة العالمية و لـ (النظام) الدولى الجديد. وتعد السمة الرئيسية للعالم الآن هى (الشراكة) سواءكانت شراكة من أجل (السلام)، كما فى إطار تفاعلات الشرق ـ الغرب ـ، وهى إطار تعامل الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى مع دول شرق أوربا وروسيا الاتحادية، أو شراكة (اقتصادية) فيما بين دوائر وأقواس النظام الرأسمالى العالمى، والتى تعمل على زيادة المنافع والمزايا النسبية الاقتصادية والمالية والتجارية للشركاء المندمجين فى إطارها، وتضاعف من مكاسب الاعتماد المتبادل التى تتحقق فقط فى نطاق التكتلات الاقتصادية والأسواق المفتوحة ومبدأ حرية التجارة.. إلخ. ولاشك أن مثل هذه التطورات تسهم فى إعلاء شأن الجغرافية الاقتصادية والسمات التعاونية على حساب الجغرافية السياسية ومفاهيم المصالح القومية وتوازن القوى والتفتت والصراع. بيد أن قضايا ومناطق ونظمًا فرعية تخص فى معظمها العالم الثالث وقليل منها فى عالم الشمال والغرب، لم تستطع، ونفس الوقت لم تجد ترحيبًا يمكنها من الاستفادة من الحقائق الكونية الجديدة فى مجال السياسية والاقتصاد والثقافة والاجتماع والتى تدفع باتجاه دعم البنية والطابع التكاملين لـ (النظام) الدولى(١٦).

ومن الناحية الاقتصادية، لعل أهم ما يميز الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية هو ذلك النمو الضخم فى التجارة الدولية والتدفقات المالية، فقد زادت التجارة الدولية بمعدلات تجاوزت مثلى الزيادة فى الناتج المحلى لمعظم بلاد العالم. وترتب على ذلك زيادة حصة التجارة الدولية فى النشاط الاقتصادى الكلى. وكانت

معدلات النمو فى حركة رؤس الأموال الدولية تتجاوز بكثير معدلات النمو فى التدفقات السلعية. وهكذا ارتبط كل بلد من بلاد العالم بشبكة مترامية الأطراف من العلاقات الاقتصادية الدولية وزادت درجة الاعتماد المتبادل Interdependence فى الاقتصاد الدولى(١٧).

ولم يحدث ذلك النمو مصادفة، وإنما جاء نتيجة لعدة عوامل تضافرت فيما بينها لتوسيع شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية وتعدد خيوطها بحيث أصبحت تغطى من البلاد والسلع والخدمات ما كان بعيدا عن تناولها. ولا شك أن أهم هذه العوامل هو تحرير التجارة الدولية بتخفيض الحواجز التى كانت تقف فى وجه التدفقات السلعية المالية، بالإضافة إلى التطور التكنولوجى السريع الذى ميز تلك الفترة والتغيرات طويلة المدى التى طرأت على نمط الميزات النسبية.

وحتى وقت قريب كانت أدبيات التنمية ونظرياتها الغربية فى حالة اتفاق على أن التنمية فى الداخل ونمو الأسواق وتوسعها وحرية التجارة دوليًا إ نما تفضى إلى استفادة القطاعات الأوسع من السكان والشعوب انطلاقًا من نظرية أو مقولة (تساقط منافع النمو)، وحيث لم يكن ببال مدارس التنمية الغربية أن تتوقع ظواهر التهميش والاستبعاد التدريجى لقطاعات واسعة من السكان والشعوب. وهكذا يثور سؤال عن أوجه وإمكانات واحتمالات استفادة أو تنمية قطاعات من السكان أو من الشعوب من جراء فتح الأسواق وتوسعها والثورة الصناعية الثالثة التى تزيد الإنتاجية وتعيد هيكلة الاقتصاد الوطنية والإقليمية وتوفر إمكانات لتأهيل الأفراد مهنيًا وتقنيًا وتعليميًا ومعلوماتيًا بحيث تجعلهم قادرين على الدخول للأسواق والمنافسة فيها.

وتزداد خطورة وحساسية ذلك الأمر فى ضوء الاتجاه الكاسح فى العالم إلى التحرير الاقتصادى وتشجيع التخصيصية وإطلاق المبادرات الفردية ومبادرات القطاع الخاص. ورغم أن الأمم المتحدة ومؤتمراتها ذات الطابع الكونى تؤكد منذ بداية التسعينيات على أهمية أن تكون الأسواق (صديقة للناس) وأن تؤهلهم بشريًا ومهاريًا للتعامل معها، ولخلق فرص عمل جديدة ولزيادة الدخول والحوافز، إلا أن

هناك من الحقائق الجارية ما لا ينسجم مع هذا الاتجاه. وهكذا فنحن إزاء مفردات جديدة ولغة مستحدثة من قبيل (التنمية البشرية) و (الشراكة الاقتصادية) وغير الاقتصادية و (التنمية المتواصلة) و (الأسواق الصديقة للناس) التى تدخل البيئة لأول مرة ضمن عناصر الإنتاج التى تحتاج إلى أقصى درجات التعامل العقلانى معها. ولكن أين من ذلك دول وتجمعات ما تزال فى مرحلة بناء الأمة وبناء الدولة وترزح تحت أزمات بنيوية تمس أعصاب الهياكل المجتمعية اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية أو تتعلق بالهوية ذاتها[١٨]... ... إلخ؟

والعالم يشهد اليوم ثورة جديدة يمكن تسميتها بأنها ثورة الثراء، وهى ثورة تفرعت عن الثورة الالكترونية، وإن كانت قد اكتسبت لنفسها قوة اندماج مستقلة ومستبدة. وقد عمقت هذه الثورة من حدة التناقضات بين الأغنياء والفقراء. ولقد زاد من حدة التناقض بين الاثنين أن (القرية العالمية الواحدة) ـ إذا صح الوصف ـ جعلت كل طرف فى مرأى الآخر، وقد ترسخ بين الاثنين نوع من الخوف والكراهية يظهر أبرز نماذجه حيًا على شاطىء البحر الأبيض: أغنياء فى الشاطىء الشمالى يخشون من نزوح فقراءالشاطىء الجنوبى، وفقراءالشاطىء الجنوبى يتذكرون أن الشاطىء الآخر جاء إليهم مستعمراً ونهب ثرواتهم وذهب. ثم تكفلت وسائل الاتصالات بتحويل التناقض إلى أزمة لأن التطلعات المشروعة للفقراء الذين أصبحت لديهم فكرة عن مستوى معيشة الأغنياء ـ حولت التناقضات إلى عداء يوشك أن يستحكم[١٩].

والأغنياء اليوم يملكون فرض الشروط على الفقراء فى ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تأكدت سيطرتهم بسلطة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وأضيفت إليهما أخيراً منظمة التجارة العالمية التى انتهت إليها مفاوضات الجات، والخشية لدى كثيرين أن شروط التجارة المقبلة سوف تجهض آمال التقدم لدى الفقراء، وسوف تزيد الفجوة بينهم وبين الأغنياء ولعلها سوف تضيف إلى النزح الاستعمارى القديم نزحًا جديداً باسم حرية التجارة هذه المرة.

وإذا كانت الفرص الماثلة فى نظام القطبية الثنائية قد سدت[٢٠]، لكن هناك ما

تزال فرص جديدة فى تفتح مع بروز المنافسات بين الكتل الغربية الكبرى. ولا تزال هذه الفرص محدودة نسبيًا بسبب ما يظهر من هيمنة أمريكية منفردة وتبعية غرب أوروبا واليابان للولايات المتحدة، كما أنها لازالت محصورة فى الميدان الاقتصادى. غير أن هناك إمكانية كبيرة للتوسع فى هذه الفرص مع اطراد نمو القوة الأوروبية واليابانية وانحسار القوى الحقيقية فى السياسة الدولية، وتظهر هذه الفرص بوضوح كبير فى المجال الاقتصادى، ذلك أن تكوين كتل تجارية ومتنافسة فى الجزء الصناعى المتقدم من العالم وتضييق فرص النمو المتاحة أمام كل من هذه الكتل فى أسواق الكتل الأخرى يزيد أهمية الأسواق العربية، بالمعنى الواسع للمصطلح(٢١).

وللمفكر اليابانى الأصل، الأمريكى الجنسية (فوكوياما) مقولة شاعت فى أرجاء العالم يصف بها ويلخص حركة التاريخ العالمى المعاصر مؤداها أن الديموقراطية الغربية الحرة قد انتصرت، وانتصر الغرب معها ولن يعود الآن أمام الأمريكيين والأوروبيين ما ينتظرونه من جديد. لقد حدث هذا الجديد بانهيار الماركسية وتفكك الاتحاد السوفيتى، واعتماد الديكتاتوريات العقائدية السابقة وأغلب دول أوروبا الشرقية للنظام الحر. هذا الانتصار الكاسح ـ فى رأى فوكوياما ـ قد أغلق باب التاريخ، فلا جديد بعد اليوم، إلا فى حدود بعض الاصلاحات الطفيفة، ولكن لن يتعدى هذا ليصبح حدثًا تاريخيًا، إننا إذن أمام: نهاية التاريخ!!

وختم فوكوياما نبوءته بقوله: إن الجنس البشرى بالنسبة له يبدو كما لو كان قطاراً طويلاً من العربات الخشبية التى تجرها الجياد متجهًا إلى مدينة بعينها عن طريق طويل فى قلب الصحراء، بعض هذه العربات قد حددت وجهتها بدقة ووصلت إليها بأسرع وقت ممكن، والبعض الآخر تعرض لهجوم من الآباش (الهنود الحمر) فضل الطريق، والبعض الثالث أنهكته الرحلة الطويلة فقرر اختيار مكان وسط الصحراء للإقامة فيه، وتنازل عن فكرة الوصول إلى المدينة، بينما من ضلّوا الطريق راحوا يبحثون عن طرق بديلة للوصول إلى المدينة، وفى النهاية يجد الجميع أنفسهم مجبرين على استعمال نفس الطريق ـ ولو عبر طرق فرعية مختلفة ـ للوصول إلى غايتهم. وفعلاً تصل أغلب هذه العربات إلى المدينة فى النهاية(٢٢).

وفى الواقع، لقد انتهى التاريخ ـ فلسفيًا ـ مرات عديدة قبل ظهور فوكوياما، بداية من القديس أغسطين وفكرته عن (مدينة الله)، وعند مكيافللى فى عصر النهضة وفكرته عن الأمة، وعند (نور العقل) لفولتير، و(طبيعة الإنسان الاجتماعية) عند كانط، و (كمال الدولة) البروسية عند هيجل، هذا بالإضافة إلى (المجتمع الطبقى) عند ماركس(٢٣).

ولعل من المهم التوقف أمام بعض الأبعاد الدولية.

هيكل موازين القوة فى النظام الدولى:

يعيش العالم اليوم مرحلة بدأت بالانهيار الكبير للاتحاد السوفييتى السابق سنة ١٩٩١ والذى كانت قد مهدت له حركة انهيار متتالى لمنظومة ما كان يسمى بالدول الاشتراكية.

وقد أدى هذا التحول إلى انتهاء الصراع الايديولوجى والفكرى بين الشرق والغرب. وليس معنى هذا أن صراع الأفكار والايديولوجيات قد اختفى من على المسرح الدولى، لكن الذى اختفى هو تلك الثنائية التى كانت تختزل هذا الصراع فى نظريتين تنفى إحداهما الأخرى، وتطرح كل منهما نفسها باعتبارها الإطار الفكرى لنظام سياسى ـ اقتصادى ـ اجتماعى عالمى بطبيعته سوف يفرض نفسه على الجميع فى النهاية. فمع سقوط المعسكر الاشتراكى سقطت النظرية الماركسية التى استلهم منها نظامه الاقتصادى ـ الاجتماعى، أو على الأقل فى صيغتها اللينينية ـ الستالينية. وظهر الفكر ا لليبرالى وكأنه فى ذروة انتصاره. لكن يتعين أن نفرق هنا فى الواقع بين البعدين الاقتصادى والسياسى فى الفكر الليبرالى، فلا جدال فى أننا نعيش الآن مرحلة يسودها الفكر الرأسمالى وآليات السوق، كما أننا نعيش أيضًا مرحلة هبوب رياح التغيير فى اتجاه التعددية السياسية والديمقراطية، لكن انتصار الفكر السياسى الليبرالى ليس مؤكدًا بعد، فالفكر الليبرالى يفتح الطريق بطبيعته أمام التعددية، والتعددية يمكن أن تفرز قيما اجتماعية وسياسية شديدة التباين، ومن ثم فإن سقوط المعسكر الاشتراكى قد فتح الطريق فى الواقع أمام صراع فكرى واجتماعى متعدد الألوان والظلال.

وأيا كان الخلاف فى الرأى حول مسألة طبيعة هيكل النظام الدولى الراهنة، فإن الغالب هو القول بأن النظام الدولى ليس له هيكل واحد بل هياكل ثلاثة.

أما الهياكل الثلاثة للنظام الدولى فهى: الهيكل الاستراتيجى، والهيكل التكنولوجى، والهيكل الاقتصادى. ورغم ما بين هذه الهياكل الثلاثة للنظام الدولى من ترابط وأحيانا تداخل، فإن نمط توزيع القوة فى كل منها قد لا يتفق مع نظيره فى الهيكلين الآخرين تماما، وتتأكد صحة هذه الملاحظة بالنظر إلى واقع النظام الدولى الراهن، فالعالم يعرف الآن هيكلا ثنائيا للقوة التكنولوجية (الولايات المتحدة واليابان)، وهيكلا ثنائيا للقوة الاقتصادية (الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الموحدة أو ألمانيا). أما الهيكل الاستراتيجى (العسكرى) فقد تحول من هيكل ثنائى القطبية، (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) إلى هيكل أحادى القطبية، وثمة تداخلا وترابطا بين هذه الهياكل الثلاث، فإن من يجمع بين القيادة والزعامة منها جميعا، سوف يستطيع امتلاك أكبر درجة من النفوذ والتأثير والسيطرة فى النظام الدولى، وينطبق هذا حاليا على الولايات المتحدة.

وتشير كثير من الدراسات إلى آثار سلبية لموازين القوة فى النظام الدولى الجديد أبرزها احتمالات تهميش العالم النامى. أضف إلى ذلك أن انتهاء الحرب الباردة من شأنه أن يغير من الأهمية الاستراتيجية لبعض البلاد والمناطق التى استمدت أهميتها من اعتبارات هذه الحرب.

ولا شك أن انهيار نظام القطبية الثنائية يغلق منفذا مهما للفرص الخارجية أمام العالم العربى، فمع الاعتراف بكل الصعوبات التى صادفت التطور السياسى والاقتصادى للعالم العربى بعد الاستقلال، فإنه نجح فى استثمار جزء من الفرص المتاحة عبر نظام القطبية الثنائية بتنمية مكانة وسيطة للعرب فى هذا النظام.

ومع ذلك فإن انهيار نظام القطبية الثنائية ليس أمرا سيئا كله، إذ أن هذا الانهيار يفك تلقائيا الارتباط المصطنع بين القضايا العربية الكبرى، وخاصة القضية الفلسطينية من ناحية والصراع الدولى من ناحية أخرى، فبقدر ما أتاح نظام القطبية الثنائية للعرب فرصة لتحقيق استقلالهم وتنمية قدراتهم العسكرية، فإنه ربما يكون قد أضر بالكثير من مصالحهم السياسية بجعلها ضحية للحرب البادرة.

إحلال التنافس الاقتصادى محل المواجهة العسكرية:

ومن وجهة نظر كل إنسان فإن احلال التنافس الاقتصادى محل المواجهة العسكرية يعتبر خطوة إلى الأمام، فلن يقتل أحد، ولن تكون الموارد الهائلة مخصصة لنشاطات سلبية، والفائز فى المنافسة يصنع أفضل منتجات العالم، ويستمتع بأعلى مستويات معيشية، والخاسر سيشترى بعض تلك المنتجات الأفضل، ولكن ليس بنفس القدر الذى يحصل عليه الفائز، ومقارنة بالمواجهات العسكرية فى القرن الماضى، فإن الفائزين والخاسرين جميعا يعتبرون فائزين فى المباراة الاقتصادية القادمة. إن التعرض للغزو العنيف باستخدام المنتجات اليابانية أو الألمانية الجيدة الصنع من جانب مؤسسات تميل إلى غزو الأسواق الأمريكية لا يقارن بتاتا بتهديد الغزو العسكرى من جانب الاتحاد السوفيتى أو الصين، كما لا يقارن أيضًا بالغزو العكسرى اليابانى الألمانى فى الحرب العالمية الثانية.

إن العكس هو الصحيح، حيث تدور المنافسة حول الأسئلة التالية: من يستطيع أن يصنع أحسن المنتجات؟ من يستطيع أن يرفع مستويات المعيشة بأقصى سرعة؟ من يمتلك أفضل قوة عاملة متعلمة ومدربة فى العالم؟ من هو رائد العالم فى الاستثمار، ـ رأس المال (الأصول الرأسمالية) والبحث والتطوير، والبنية التحتية؟ من ينظم الشكل أفضل؟ من تكون حكومته المؤسسية وتعليمه، ومشاريعه المالية والتجارية رواد الكفاءة فى العالم؟.

وفى سياق هذا التحول أصبح الحديث التقليدى عن الاستقلال الاقتصادى وحق الدول فى اختيار نظمها الاقتصادية والاجتماعية التى تراها ملائمة وحقها فى السيطرة على ثرواتها الطبيعية، من خلال الحق فى التأميم مثلا، مسائل نسبية، إن لم تكن قد سقطت وتقادمت تماما، ففى اقتصاديات مفتوحة تسقط فيها الحواجز الجمركية والكمية وتنتقل رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بحرية نظريا على الأقل، وتصبح قدرة الدول الصغيرة، والمتوسطة، بل وحتى قدرة الدول الكبرى على استقلال قرارها الاقتصادى مسألة مشكوكا فيها كثيراً.

ومن المظاهر التى تشير إلى أن المفاهيم الاستقلالية لم تعد من الثوابت:

أ ـ التدخل الاقتصادى والذى يتمثل فى (حدود) و (شروط) المساعدات الاقتصادية

والتقنية التى يمكن أن يقدمها الغرب، وفكرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسى ليست جديدة، ولكن الجديد فى السنوات الأخيرة أنها أصبحت سلاحا استراتيجيا واسع الاستخدام قد ينطوى على تنازلات سياسية واستراتيجية واضحة من جانب المتلقى.

ب ـ والصورة الأخرى المقابلة للمساعدات الاقتصادية هى (المقاطعة الاقتصادية)، وهى الوجه الآخر لفكرة التدخل الاقتصادى، وهى صورة عقابية، على عكس الصورة الثوابية السابقة، وهنا تبرز المخاوف من استخدام هذا السلوك لأسباب تتعلق بمصالح واستراتيجيات القوى الكبرى.

إن تشخيص النظام الاقتصادى العالمى الجديد من منظور أبعاده المركبة المتفاعلة، يتضمن، إلى جانب توزيع مصادر القوة الاقتصادية وعلاقات القوة الاقتصادية بين الدول، ما يتولد عن هذا من تفاعلات اقتصادية ونزعات موضوعية تبدو متناقضة أحيانا فى مجال إدارة الاقتصاد الدولى، مع استبعاد التفاعلات والنزعات المرتبطة بالفاعلين الآخرين فى الاقتصاد العالمى عدا الدول مثل الشركات عابرة القومية. وهكذا فإن تنظيم قواعد تحرير التجارة الدولية على النطاق العالمى (فى إطار الجات)، والإدارة العالمية لبرامج التصحيح الهيكلى والاستقرار الاقتصادى (عبر صندوق النقد الدولى والبنك الدو لى)، وتأسيس التكتلات الاقتصادية الإقليمية (الاتحاد الأوروبى)، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مثلا، وإدارة النزعات المتعارضة للعالمية والإقليمية (كما تجسده قمة سياتل ومحاولة تأسيس تجمع الابيك)، فضلا عن إدارة النزعات المتعارضة للاستقلال الاقتصادى القومى ودوافع التجمع الاقتصادى الإقليمى (كما تكشف حالة الجمهوريات التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق)، والتطور فى علاقات القوة الاقتصادية (كما يكشف عنه الصعود الاقتصادى لشرق آسيا).. إلخ، إن هذا كله يمثل أهم ملامح الجديد فى النظام الاقتصادى الدولى.

صدارة الإنسان فى قائمة أولويات الاهتمام:

وكان من الطبيعى أن يؤدى سقوط وانهيار كل من المعسكر الاشتراكى والاتحاد السوفيتى إلى تزايد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والدفع بها لكى تحتل مرتبة

متقدمة على جدول أعمال النظام العالمى الجديد، فقد اعتبر سقوط هذه الأنظمة سقوطا لنظم الحكم الشمولية ككل والحكم عليها بالإفلاس والفشل الكامل فى إيجاد أى حلول للمشكلات التى تواجه التجمعات التى تحكمها سواء كانت مشكلات سياسية وأمنية أو مشكلات اقتصادية واجتماعية.

والحق أنه خلال السنوات الخمسين الماضية، حقق العالم تقدما كبيرا فى تعزيز حقوق الإنسان وتوسيع نطاقها. وقد بدأت هذه العملية بصياغة ميثاق الأمم المتحدة، وتبعها صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والاتفاقيات المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، وبالحقوق الاجتماعية والثقافية، والمواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان، وإعلان حقوق الدول وواجباتها. وقد وقعت جميع الحكومات تقريبا على واحدة على الأقل من هذه المعاهدات، والاتفاقيات، والإعلانات، أو أقرتها. وتهيىء نقطة بداية مهمة من أجل نظام أخلاقى عالمى، وإن كانت تحتاج إلى استكمالها بطريقتين مهمتين، فأولا: حسب المفهوم الحالى، فإن الحقوق يتم تعريفها بصورة كاملة تقريبا، وفقا للعلاقة القائمة بين الناس والحكومات، ومن المهم البدء في التفكير فى الحقوق من منظور أوسع، ومن خلال التسليم بأن الحكومات لا تشكل وحدها مصدر التهديد لحقوق الإنسان، وفى الوقت نفسه، يحدث فى كثير من الأحيان، أن الإجراءات الحكومية وحدها لا تكفى لحماية الكثير من حقوق الإنسان، وهذا يعنى أنه ينبغى لجميع المواطنين، بصفتهم الفردية وكأعضاء فى مختلف الجماعات والرابطات الخاصة، أن يقبلوا الالتزام بالاعتراف بحقوق الآخرين والمساعدة فى حمايتها. وثانيًا تحتاج الحقوق إلى أن تقترن بالمسؤوليات، ذلك أن الاتجاه إلى تأكيد الحقوق مع إغفال المسؤوليات، له نتائج ضارة، إذ لا يمكن المحافظة على الحقوق على المدى البعيد، إلا إذا تمت ممارستها بصورة مسؤولة، ومع إيلاء الاحترام الواجب للحقوق المتبادلة مع الآخرين.

وقد أصبح ينظر لحقوق الإنسان لا كمجرد شأن وطنى داخلى، ولكن كشأن عالمى، يتجاوز حدود السيادة بمعناها الضيق، فلم تعد (الدولة) مطلقة اليد فى التعامل مع مواطنيها، وأصبحت هناك رقابة شعبية ورسمية عالمية فى هذا الصدد (مثل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وأهم منها منظمة العفو الدولية).

كما شهد هذا الاتجاه توسعا أفقيا مستمرا فى النص على حقوق للجماعات التى تعرضت لظلم أو إهمال تاريخى طويل، مثل المرأة، والإقليات، والمسنين، والمعاقين، والبدو الرحل، وسكان المناطق النائية.

كذلك شهد الاتجاه توسعا رأسيا فى نوعية الحقوق، حيث لم تعد مقصورة على تلك التى وردت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ والتى انصبت على الحقوق المدنية والسياسية، إنما تجاوزت ذلك إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مثل التعليم والعمل والصحة والسكن والحصول على أجر عادل، وحق المعرفة.

إن الاتجاه المتزايد فى إيلاء حقوق الإنسان أولوية الاهتمام إنما يعبر كذلك عن زيادة الدفع العالمى باتجاه الديمقراطية الذى اجتاح العالم خلال السنوات الأخيرة وأدى لأول مرة أن تكون الدول الديمقراطية هى الأكثر عددا من الدول الاستبدادية. لقد جاءت هذه التحولات لتضفى الحيوية على قضية الحريات، وأكدت على أن الشعوب قد سئمت القيود والتسلط وسئمت معاملتها معاملة حاطة بالكرامة.

ولكن رغم حدوث هذه التحولات الإيجابية على صعيد حقوق الإنسان وعلى صعيد التحول الديمقراطى فى ظل النظام العالمى الجديد، فإن الإنسان فى مواقع ودول عديدة لازال يعانى من الاضطهاد والظلم والقهر، كما لازال الإنسان فى العديد من الدول مسلوب الإرادة والكرامة.

ومما يزيد الأمر تعقيداً، أنه فى غياب الاحتكام للآلية الديمقراطية يشهر المتنازعون فيما بينهم أسلحة القمع والقهر والعسف بقصد إلغاء بعضهم بعضا، ويستنفرون فى سبيل ذلك كل العصبيات والغرائز، إما للقهر بواسطتها أو الاحتماء بظلالها، ويجندون فى سبيل ذلك كل وسائل الضغط والإكراه، ويعقدون كل أنواع التحالفات، بل يرتمون أحيانا فى أحضان الشيطان فلا ترتفع بين الأفكار والأطراف المتنازعة فحسب، بل بين عصبياتها العرقية أو الطائفية أو المذهبية أو العشائرية على

حد سواء، فنشبت الحروب الأهلية التى تتحول معها البلاد إلى حواجز وحدود وسدود، فيصبح التقسيم أمرا واقعا، وتتحول وحدة الوطن أمرا مستحيلا.

أزمات متشابكة:

لعل إحدى إيجابيات انحسار عصر المواجهة العسكرية والحرب الباردة بين القوى الكبرى هو الانتباه إلى عدد من المشكلات الخطيرة التى لا يقتصر خطرها على دولة دون أخرى، فضلا عن ارتباط بعضها بالآخر، فإذا كان هناك حديث عن (نظام دولى جديد) و (نظام اقتصادى عالمى جديد)، فإنه فيما يبدو تكون هناك حاجة إلى الحديث عن (نظام أزمات كونى جديد).

١ ـ ولعل أولى هذه الأزمات (التلوث البيئى)، والتلوث هو كل تغير يطرأ على الصفات الفيزيقية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة مما يؤثر على الإنسان، أو على ما يربيه من حيوان أو ما ينميه من موارد الزراعة والرعى أو على ما يكون لديه من مقتنيات ثقافية وحضارية. إن التغير فى درجات حرارة المياه الساحلية نتيجة صرف مياه التبريد من مصنع أو محطة قوى أو معمل لتكرير البترول، يؤثر على حياة الأسماك، أو المرجان، أو غابات الشورة الساحلية، ويعتبر من أنواع التلوث الفيزيقى. إن صرف المخلفات الصناعية إلى المسطحات المائية يغير من الصفات الكيميائية للمياه مما قد يفسد صلاحيتها للشرب أو الرى، وصرف المخلفات الآدمية قد يضيف إلى المياه فى الترع والمصارف أحمالا بيولوجية تجعل من المياه مصدر خطر على صحة الإنسان والحيوان.

ولقد أضر النمو السريع لعدد سكان العالم، غير المتوازن مع النمو فى المسئولية الأخلاقية، بالبيئة، ومن آثار هذا: الرعى الجائر، واستنفاذ الثروة السمكية، وازالة الغابات، وانجراف التربة، والتصحر، والطلب على الماء يزداد بنسبة أعلى حتى من نسبة السكان بسبب التوسع فى الاستعمالات الزراعية والصناعية والبيئية. ومن المتوقع أن يحدث نقص متزايد فى المستقبل القريب، خاصة فى المناطق الحضارية.

هناك إذن حاجة لبذل الجهود لوقف الانحرافات ولزيادة الحفاظ على المياه وإعادة زرع الغابات لتلبية الحاجات المتوقفة. وقد غدا من الضرورى اتخاذ إجراءات الحماية والتخطيط على المدى الطويل وتخصيص المبالغ الكافية لهذا الغرض، لقد حدث الضرر لقدرات الأرض على إدامة الحياة وسوف يستفحل هذا الضرر ما لم تتخذ إجراءات مدروسة بعناية.

وإجهادات البيئة مرتبط أحدها بالآخر، فإزالة الأحراش، على سبيل المثال تزيد من سرعة تدفق المياه، وبالتالى تزيد من تعرية التربة وتراكم الطمى فى الأنهار والبحيرات، كما يلعب كل من تلوث الهواء والتحمض دوره فى إهلاك الغابات والبحيرات. وهذه الترابطات تعنى أنه ينبغى معالجة العديد من المشاكل المختلفة فى آن واحد، ويمكن للنجاح فى مجال واحد، مثل حماية الأحراش، أن يحسن فرص النجاح فى مجال آخر مثل الحفاظ على التربة.

ان بيئة جديدة تعتبر جزءا مهما فى أى مستوى معيشى مادى للكائن البشرى، بيد أن الحصول على بيئة حسنة بشكل متزايد لا يمكن من خلال أفعال دولة واحدة بمفردها. إن مشكلات التسخين الكونى، وزيادة ثانى اكسيد الكربون فى البيئة، وثقب الأوزون فى القطب الجنوبى، والكثرة الهائلة للفلوروكربون فى الجو، ليست من المشكلات التى يمكن السيطرة عليها أو علاجها فى دولة واحدة فقط، مما يفرض أن يجىء تصميم الحلول عملا تعاونيا.

٢ ـ الفقر والتنمية، فما يزال القضاء على الفقر وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية هو ما يتحدى الأفراد والمجتمعات معا. وما تزال غالبية الناس، رغم كل ما بذل من الجهود الفردية، الوطنية والدولية تواجه خطر المجاعة والمرض والموت بشكل يومى تقريبا نتيجة لفقرهم، ولا يمنع كل ما أحرزناه من تقدم تكنولوجى ومن سيطرة على الأشياء المادية بنى البشر من الموت من سوء التغذية كل دقيقة من كل يوم فى مكان ما على هذا الكوكب.

ويظهر مدى رسوخ الفقر من حقيقة أن عدد السكان الذين يندرجون فى فئة (الفقراء فقرا مطلقا)، وفقا لتصنيف البنك الدولى، قد ارتفع إلى ١,٣ مليار عام ١٩٩٣، ويتم هذا المستوى من الفقر عن إملاق حاد، فهو يمثل الحياة على حافة البقاء.

وينتقل الحرمان إلى الجيل التالى، وفى البلدان النامية منخفضة الدخل لا يعيش سبعة وثلاثون من بين كل ألف رضيع حتى إتمام عامهم الأول. ويبلغ معدل وفيات الرضع عشرة أمثاله فى البلدان الغنية، ومن بين الأطفال الذين يظلون على قيد الحياة لا يحصل الكثيرون منهم على أى تعليم، ولا يلتحق بالمدارس الثانوية سوى ما يزيد قليلا على ٤٠٪ من الأطفال المؤهلين لذلك.

ومن شأن الفقر المطلق ألا يوفر سوى قدرة شحيحة للإبقاء على المجتمع التقليدى أو لأى مزيد من تنمية المشاركة فى الحياة المدنية وإدارة شؤون المجتمع.

ويؤدى الفقر والتفاوت المفرط فى الدخل، فضلا عما ينطويان عليه من ظلم إلى إشعال مشاعر الذنب والحسد حينما يصبحان أكثر ظهورا من خلال قنوات التلفاز العالمية.

ويرتبط بشيوع الفقر، انتشار سوء التغذية، ويشمل مفهوم سوء التغذية جميع الحالات التى تعانى من تغذية غير سليمة خارجة عن المعايير العلمية لاحتياجات الإنسان الفعلية من المواد الغذائية مما يؤدى إلى اعتلال الصحة والمرض. وإذا كان التضور الذى يشكل المجاعات يمثل الجانب الصارخ من المشكلة التى يعانيها سكان البلدان الفقيرة فإن الجوع النوعى (نقص الفيتامينات أو المواد البروتينية) هو الجانب الصامت الذى تعايشه أكثرية صامته تمارس حياتها دون أن تجذب الاهتمام.

ان المأساة تنعكس كتآكل للثروة البشرية بما يعنى تدهور الكائنات البشرية بسبب الجوع وسوء التغذية، وتآكل الثروة البشرية ليس تعبيرا إنشائيا، إنه حقيقة علمية أكدتها الأبحاث. لقد أثبتت الدراسات علاقة سوء التغذية بكل من النمو والنضج الوظيفى لأعضاء الجسم، فالنمو يمكن معرفته بقياس الزيادة فى الطول والوزن وكتلة العضلات.. إلخ. أما النضج الوظيفى فيمكن معرفته باختبارات عصبية وحركية للجهاز العصبى وأيضًا باختبارات الذكاء وغير ذلك من الاختبارات.

كذلك أوضح عدد من الدراسات الأخرى ربطا بين سوء التغذية المبكر الشديد وفقدان القدرات التعليمية.

إن الصراع ضد الفقر بالغ الأهمية بالنسبة إلى مستقبل المجتمع الإنسانى، وهو

صراع يهم الأفراد والحكومات فى كل مكان، ومن هنا برزت فكرة التنمية المتواصلة أو المستديمة، و التنمية المستديمة هى التنمية التى تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة فى تلبية حاجاتهم.

وتتطلب التنمية المستديمة عدة أمور:

- أن تتضمن سياسات التنمية أهدافا تتصل بالسكان ومعدلات تزايدهم ونمط توزيعهم بما يحافظ فى المدى البعيد على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للجماعة، والزيادة البالغة فى عدد السكان وتعاظم معدلات استهلاك الأفراد من القضايا التى تبهظ اقتصاد الدول النامية فى العالم جميعا.
- أن تترسم السياسات الوطنية وظيفية التعليم والتدريب باعتبارها أدوات لتنمية الموارد البشرية، ونقصد بوظيفية التعليم تحويل الأفراد إلى موارد للمجتمع باعتبار الإنسان هو عامل التنمية الأهم، وليس كما هو حاصل فى كثير من البلدان.
- أن تتضمن برامج تنمية الموارد الظروف والوسائل التى تحقق الفرص المتكافئة للرجال والنساء، والتى تتوخى إسهام الناس جميعا فى كل مراحل التخطيط والتنفيذ وأن توضع برامج خاصة للتربية البيئية وإشاعة الوعى البيئى، ومن المفيد فى هذا الشأن دعم المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية والمنظمات الجماهيرية لتقوم بدورها فى التوعية البيئية وقبول تكلفة التنمية المستديمة.

٣ ـ السكان والعنف/ المخدرات: ويعتبر الاهتمام الدولى بعلاقة المتغيرات السكانية بقضايا البيئة، والحديث عن الحجم الأمثل للسكان والاهتمام بتوفير الغذاء وصحة البشر وهى القضايا التى طرحت على أجندة المؤتمر الدولى للسكان والتنمية والذى عقد بالقاهرة فى شهر سبتمبر ١٩٩٤، عودة للاهتمام بعلاقة الإنسان بالبيئة والحديث مجددا عن الحجم الأمثل للسكان، وهى اهتمامات كانت قد تراجعت فى حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات تحت وطأة طغيان الأبعاد السياسية للمتغيرات السكانية.

ومسألة السكان ليست مسألة أعداد فالفقر وتدهور الموارد الطبيعية يمكن أن

يوجدا فى الأراضى قليلة السكان، كما يوجدان فى الأراضى الجافة ومناطق الغابات الاستوائية، فالناس هم المورد الطبيعى الأساسى فى نهاية الأمر، والتحسينات فى التربة والصحة والتغذية ليست سوى وسائل تتيح لهم استخداما أفضل للموارد التى بين أيديهم وتوسيعها أكثر. وبالإضافة إلى ذلك فالمخاطر التى تهدد الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية تأتى أيضًا من اللا مساواة فى حصة الناس من الموارد، وكذلك من طرائق استخدامهم إياها، مثل ما تأتى من الأعداد المطلقة من الناس، ومن أجل رعاية ودعم المصدر البشرى ينبغى تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية أفضل، ورعاية صحية وغير ذلك، وينبغى تقديم تعليم لهم يساعدهم على أن يصبحوا أكثر قدرة وإبداعا ومهارة، وإنتاجا، وأفضل استعدادا على معالجة المشاكل اليومية.

وقد اقترنت الأسباب الهيكلية فى التركيب السكانى بالتوتر الناجم عن الانقسامات الاجتماعية سواء أكانت إثنية، أو دينية، أو اقتصادية، أو سياسية لتتسبب معا فى إشعال الخصومات، كما لعبت الطموحات الشخصية والفرص الضائعة دورا ما، وكان من شأن هذا ـ بالإضافة إلى عوامل أخرى شتى ـ انتشار ثقافة العنف.

وكثيرا ما أدى تقاعس المجتمع الدولى عن الاستجابة لآمال بعض الشعوب فى تحقيق آمالها بالاستقلال وفشله فى رفع بعض المظالم العميقة التى تعانى منها بعض الجماعات الإثنية إلى أعمال عنف قد يسمونها إرهابية، وظاهرة الإرهاب ليست بالجديدة ولكن الإصطلاح يطلق أحيانا بشكل خاطىء على أعمال منوعة من العنف، ولكن يفهم منه عادة استعمال العنف أو التهديد باستعماله للحصول على غرض سياسى من قبل الأفراد أو الجماعات الصغيرة، وهو بهذه الصفة يشترك بكثير من الصفات مع أفعال حركات المقاومة فى المناطق التى تحتلها قوى معادية، وهى مقارنة تبين بسرعة غموض الاصطلاح لأن الإرهابى عند هذا قد يكون المكافح من أجل الحرية عند ذاك.

وتعتبر ظاهرة العنف فى أوروبا متأصلة، وترتبط بالتطورات والتركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقارة، وبالتفاعلات الدولية وانتهاء الحرب الباردة وانهيار ظاهرة القطبية الثنائية، وما تبعها من انشطار القارة إلى شرقية وغربية.

كـما أن تحـديات المرحلة الانـتقـاليـة بأوروبا الشـرقيـة والوسطى الجنوبـية أوجـدت معطيات جديدة لشيوع العنف وأطلقت مكنون الاتجاهات العنصرية وإحياء النزعات النازية والفـاشستـية فى ثوب جـديد، وفرضت التطورات الديمقـراطية وبخـاصة فى غـرب القـارة، وتيسـيـر حق اللجـوء والهـجرة، ومع تنامـى حالة الركـود والكسـاد الاقـتـصادى الراهن، أرضـيـة خـصبـة لنمـو اليـمين الأوروبى المتطرف وتوجـهـاته العنصرية، وحتمت تنـاقضات التركيبة العـرقية والثقافية والدينيـة فى كثير من نماذج القـارة، وفى ظل توازنات إقليمـية ودوليـة جديدة، شـيوع حـالة من الحرب الأهلـية الدامية، كما هو الحال فى يوغسلافيا السابقة، وبدرجة أقل الحرب الدائرة فى ايرلندا، إضافة إلى استمرارية العنف المرتبط بالنزعات الانفصالية.

ولقد برزت مشكلة الإدمـان على المخدرات والاتجار بها بوصفهـا خطرا يتهدد لا عددا محدودا من الأقطار، بل يتهدد المجتـمع الدولى برمته، فالنتائج المترتبة على هذا الخطر تتجاوز المخدرات ذاتها لتصل إلى الاتجار بالسلاح وتهديد الأمن القومى، ولم ينجح نظامنا الدولى لحـد الآن فى تقليل أثر هذه التجارة على حـياة البشـر، ولذا فإن زيادة التعـاون وزيادة عدد المشاركين فيـه أمر بالغ الأهمية من أجل إيجـاد حل عالمى لهذه المشكلة المتفاقمة.

الموجة الثالثة:

قدم إلـفين وهيدى توفلر، وهمـا من أشهـر علماء المسـتقـبليات، فكرة المـوجات الثلاث للحضارة الإنسانية، وجوهر هذه الفكرة أن تطور الحيـاة الاجتماعية الإنسانية يمكن تقسيمها إلى ثلاث موجات رئيسية تعكس فى الأساس التطور الذى يطرأ على وسيلـة الإنتاج الرئيـسية فى المجـتمع، ولذا فـقد مـرت الحضـارة طبقـا لتحليل قـمة الأمواج الاجـتماعيـة الذى يتبناه توفلر بمرحلتين رئيـسيتين وهمـا الموجة الأولى التى تميزت بانشغـال القوة العاملة فى المجتـمع بالفلاحة والزراعة، ثم الموجـة الثانية، وهى تلك التى استـقرت الصناعة فـيها كـالنشاط الاقتـصادى الرئيسى فى العـالم. وتجدر الإشارة هنا إلى تفاوت الدول والمناطق المختلفة فى اجتـياز هذه المراحل المختلفة، فما تزال توجـد دول لم تدخل بعـد عـصـر الصنـاعة وتـظل الزراعـة النشـاط الرئيـسى

لسكانها. أما عن الوقت الذى استغرقته هذه المراحل فيبدو أنه فى تناقص مستمر حيث دامت الموجة الأولى آلاف السنين، فى حين استقرت الصناعة كالعماد الرئيسى للاقتصاد فى فترة لم تزد على ثلاثمائة سنة.

وحاليا تخترق بعض الدول حاجز الموجة الثانية الصناعية لكى تنضم إلى حضارات الموجة الثالثة فى الوقت الذى لا تنأى أى دولة فى العالم حتى إن كانت فى مرحلة أخرى من التطور الاجتماعى عن أضواء شروق عصر المعلومات. إن العالم المتقدم فى الأساس يمر الآن بمرحلة استبدال العمل بالمعلومات باعتباره النشاط الرئيسى للاقتصاد، بالعمل بالصناعة، وذلك نتيجة للاختراعات التقانية فى مجال ثقافة المعلومات والاتصالات، ويصاحب هذه الفترة الانتقالية عملية إعادة تشكيل وهيكلة للحياة الاجتماعية بمجملها قوامها علو مكانة المعلومات ومن ثم المعرفة فى المجتمع الجديد.

ولكى نقف على صورة تبين لنا مقدار هذه الثورة، فلنتأمل فى المثال التالى: فى الماضى، كانت الميزة التفاضلية دالة على هبات الموارد الطبيعية والنسب المئوية للعنصر (نسب رأس المال ـ العمل). فلقد كان القطن ـ مثلا ـ يزرع فى الجنوب الأمريكى لأن المناخ والتربة كانا ملائمين ونظام العبودية قدم العمل الوفير. وكان القطن يغزل فى نيو انجلاند لأن بها رأس المال لتجهيز الطاقة المائية المتاحة، وكان لكل صناعة موقعها الطبيعى.

فإذا ما تأملنا الصناعات السبع الرئيسية ـ حسب الاعتقاد الشائع ـ فى العقود القليلة القادمة وهى الاليكترونيات الدقيقة ـ التكنولوجيا الحيوية ـ وصناعات الموارد ـ والطيران المدنى ـ والاتصالات من بعد ـ والإنسان الآلى والأدوات الآلية والحاسبات وبرامج التشغيل، سنجد أنها جميعا صناعات الطاقة العقلية، وكل منها يمكن أن يتوطن فى أى مكان على سطح الكون، والمكان الذى ستستوطنه يعتمد على من يمكنه تنظيم الطاقة العقلية للسيطرة على هذه الصناعات، وستكون الميزة التفاضلية فى القرن القادم من صنع الإنسان. وما دامت التكنولوجيا تقف وراء الميزة التفاضلية للصناعة الإنسانية، فسيصبح البحث والتطوير العنصر الحاسم.

وهناك ثلاث معايير أساسية للحكم على القوة العلمية والتكنولوجية لأى دولة وترتيبها العالمى، المعيار الأول، هو تجارتها التكنولوجية وتحديدا صادراتها التكنولوجية، والثانى هو الإنفاق على البحث والتطوير العلميين، والثالث هو إنتاجية العمالة فى كافة قطاعات الاقتصاد فى هذه الدولة. وهناك عناصر أخرى مثل أعداد ونسبة خريجى التعليم العالى من فئتهم العمرية وغيره من العناصر الأقل أهمية المعبرة عن القوة العلمية والتكنولوجية لأى دولة.

وبناءعلى هذا هيكل البعض النظام العالمى الجديد من منظور تكنولوجى فى صورة هرمية تقوم على ثلاث درجات:

أ ـ مجموعة الدول الرأسمالية المركزية، وهى تنفرد بالسيطرة على تكنولوجيات القمة أو على ثورة التكنولوجيا العالية، (ويتمثل فى السعى إلى نقل معظم النشاط الذهنى للإنسان إلى الآلة).

ب ـ مجموعة البلاد حديثة التصنيع مع بعض بلاد شرق أوروبا الأكثر تصنيعا بدرجة أقل، وهى تشارك بفاعلية فى صناعات الثورة العلمية التكنولوجية لمرحلة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠، كما تشارك فى السيطرة على تكنولوجيات الثورة الصناعية الأولى.

جـ ـ بقية بلدان العالم الثالث السابق، وهى ما يمكن تسميته بالبلاد المتخلفة والمتأخرة اقتصاديا، وهى (شريك صغير) فى عالم الثورة الصناعية الأولى.

وباختصار، فإنه بينما تتحكم الدول الصناعية فى التكنولوجيا العالية على قمة الهرم، تتخذ البلاد شبه الصناعية وحديثة التصنيع موقعا وسطا بالمشاركة فى التكنولوجيا الوسيطة، وأخيرا هبطت البلاد (الأخرى) ـ وهى اختصارا: البلاد الفقيرة ـ إلى منطقة السفوح لتمارس التكنولوجيا البسيطة.

ويثير التطور العلمى والتكنولوجى قضايا إنسانية جوهرية، إذ يعتمد على نتائج هذ التطور نقصان الآلام البشرية أو ازديادها فى الوقت الحاضر وفى المستقبل، ولا شك أن بنى البشر قادرون على الأفعال المبدعة، ولكنهم لا يستطيعون وضع هذه القدرة موضع التنفيذ إلا فى ظروف ثقافية واجتماعية واقتصادية خاصة، ولهذا فإن

النزعة الإنسانية لا تهدف إلى الحد من النتائج الضارة للعلم والتكنولوجيا وتوجيه فوائد مبتكراتها إلى أشد الناس حرمانا فى المجتمع فقط، بل تهدف أيضًا إلى إزالة العقبات أمام هذه القدرة على الإبداع من أجل تكثير مصادر الابتكار فى كل سباق ومجتمع وثقافة.

ثورة الاتصال:

ومن الملاحظ أن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازى مع ثورة تكنولوجيا المعلومات التى كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الإنتاج الفكرى فى مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذى القرارات فى أسرع وقت وبأقل جهد عن طريق استحداث أساليب جديدة فى تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الأولى على الكمبيوتر، واستخدام التكنولوجيا الاتصالية لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات، بعد أن أصبحت المعلومات تحتل الموقع الذى كانت تحتله الآلة فى المجتمع الصناعى، وهذه ظاهرة غير مسبوقة فى تطورها، فزيادة المعلومات تدفع إلى المزيد من تطور تكنولوجيا المعلومات، وتوالد المعلومات يزيد من تنوع البشر وتمايزهم وخروجهم من قيود النمطية التى فرضها عليهم المجتمع الصناعى. وأخيرا فإن تنوع البشر وتمايزهم يقود بدوره إلى المزيد من المعلومات.. وبناء على كل هذا فإنه لا يمكن الفصل الآن بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال.

ان ثورة الإعلام وتفجر وسائل الاتصال أتاحت للبشر الذين كانوا معزولين عن بعضهم البعض فى السابق، والذين لم تكن تصلهم ، إلا بالنذر اليسير أحيانا، أو من خلال (فلترات) اسمها رقابة أو وصاية أو حتى مجرد موقع قصى فى هذا الركن أو ذاك من الكرة الأرضية ـ لم تكن تصل إليهم التأثرات من الخارج. وعندما وصلت هذه المؤثرات الوافدة فيما وراء الحدود، أصبح فى يد الشعوب المختلفة ما يشبه المسطرة، أو أداة الحكم والمقارنة تستخدمها لكى تقيس ما تعيشه وما تكابده، مع ما تشهده الشعوب الأخرى على اختلاف أفكارها وتوجهاتها ومذاهبها فى الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع على السواء.

وإن مختلف المجتمعات النامية والمؤسسات الدولية المعنية ـ وقد أدركت ما لوسائل الاتصال من دور فى نشر الأفكار والمعارف وتبنت الترابط الوثيق القائم بين التربية والاتصال ـ هي اليوم تبدى اهتماما بتحليل هذه المسألة وتعلق آمالها على وسائل الاتصال حتى تواجه أخطر المشاكل التى تعانيها الإنسانية، أى آفة الأمية، ومن جهة أخرى فإن الإذاعة والتليفزيون باعتبارهما وسيلتى إعلام لا يتوقف أثرهما عند بعض الأصناف الاجتماعية والمناطق الجغرافية ويمثلان أداتين ثمينتين فى تحقيق هذه التربية المستمرة أى التربية المتواصلة على امتداد حياة الفرد منذ نعومة أظفاره إلى وفاته، وهو ما يقتضى أن تكون منظمة بصورة متكاملة. وينبغى أن يتحقق هذا التكامل فى اتجاهين مزدوجين: عمودى من جهة (مدة الحياة)، وأفقى من جهة أخرى يشمل مختلف القطاعات والبيئات، أى بمدى حياة الأفراد والمجتمعات.

ومن الزوايا الجديرة بالاعتبار، التى تنظر إلى الاتصال على اعتبار أنه رهان اجتماعى وسياسى، التأكيد على الهيمنة الإيديولوجية التى يمارسها بشأن النظام فى المجتمعات الغربية الرأسمالية. إنه لمن الخطأ التوهم بأن هذا النظام يعمل بحرية، فهو يخضع لرقابة جماعات الصفوة الاقتصادية والسياسية المهيمنة، ثم يعمل هو نفسه (كأداة إيديولوجية للدولة)، وذلك أنه فى المجتمعات الصناعية الرأسمالية الغربية تكثر وتتعقد أشكال الهيمنة، فإلى جانب الاستغلال الاقتصادى والاستعباد السياسى، ثمة أشكال جديدة من الهيمنة الايديولوجية والرمزية تمارس إلى جانب المدرسة والعائلة، عبر النظام الإعلامى، وتصبح السيطرة الاقتصادية على هذا (الجهاز الإعلامى)، رهانا اجتماعيا وسياسيا هاما، حيث ستسعى مجموعات المصالح إلى السيطرة على ملكية وسائل الإعلام.

وكى تنجح بعض النظم الاجتماعية فى ممارسة هيمنتها عن طريق الإعلام، تشيع أسطورة مؤداها أن الإعلام (محايد)، أى أن الهيمنة تكون ناجحة عندما يشعر المستهلكون بأن الأشياء هى على ماهى عليه من الوجهة الطبيعية والحتمية. وتتمثل النتيجة فى السلبية الفردية أى حالة القصور الذاتى التى تعوق الفعل. وذلك، فى الواقع هو الشرط الذى تعمل وسائل الإعلام والنظام ككل بنشاط جم على تحقيقه، من حيث أن السلبية تعزز وتؤكد الإبقاء على الوضع القائم وتتغذى السلبية على ذاتها، مدمرة القدرة على الفعل الاجتماعى الذى يمكن أن يغير الظروف التى تحد من الانجاز الإنسانى.

ويدور الحديث فى الدول النامية والمنظمات الدولية حول الآثار الاجتماعية والثقافية لثورة المعلوماتية. ولاشك أن هناك استخدامات إيجابية لهذه الثورة ولكن لا شك أيضًا أن هذه الثورة تمكن بعض الدول الرائدة فيها ـ دون سواها ـ أن تملى الثقافة وأنماط الاستهلاك واللغة على الآخرين، أى أن تعتمد على تطويع مكتسبات المعلوماتية واستخدامها فى الصراعات العالمية والحضارية، إن المشكلة ببساطة هى أن المعلومة ونظم التفكير أصبحت سلعا فى التبادل وهى سلع لم يتم تعريفها تماما حتى الآن، إضافة إلى أن نظم المعلومات تؤدى إلى تنميط المعلومة والشكل الذى يفقدها فرصة التعبير عن الثقافة الحسية والقيم غير المادية. ومع الاستسلام لمنجزات المعلوماتية، والانبهار بها، يحدث التدخل فى توصيف المشكلات الخاصة والمحلية، وفى أسلوب اتخاذ القرار بشأنها، من خلال تصميم الحاسب، ومن خلال طغيان الكم الهائل من البرامج الجاهزة التى صممها آخرون.

ومما يضاعف من مثل هذه المخاوف الحضارية الثقافية، أن منتوجات هذه الثورة تزداد مع الوقت رخصا وسهولة فى المنال، وأن المواطن البسيط يقبل على الإسراف فى استخدامها، وأن الأطفال يولعون أشد الولع بالحاسبات وغيرها من هذه المستحدثات، إن هذه الثورة التكنولوجية، لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تعوضنا عن الدور الذى ينبغى أن ينهض به ماضينا الثقافى والفنى والقيمى، كذلك فإن القيم والثقافة هى الغاية، والمستحدثات التكنولوجية يحب ألا يتخطى دورها كأداة، ويجب أن تبقى القيم والثقافية هى الرقيب على حدود استخدام وتعظيم العائد لأى أداة، ويؤدى تجاهل ذلك بالتأكيد إلى اغتراب الإنسان وقوة العمل عن وسطهما التكنولوجى، وإلى آثار سلبية على الاستقرار الاجتماعى.

وفى حين أن التكنولوجيا تخلق الميزة التفضيلية للصناعة الإنسانية فإن القبض على هذه الميزة التفضيلية للصناعة الإنسانية يحتاج إلى قوة عمل ماهرة من القمة إلى القاعدة، وتتجه مهارات القوة العاملة إلى أن تصبح السلاح التنافسى الرئيسى فى القرن الحادى والعشرين، وستخلق القوة العقلية تكنولوجيا جديدة، ولكن العمل الماهر سيكون بمثابة الأذرع والأرجل التى تسمح للمرء أن يستخدم ـ لكى يكون المسيطر على التكلفة الأقل ـ تكنولوجيا المنتج الجديد والأساليب الجديدة، وفى القرن

القادم ستنتقل الموارد الطبيعية، ورأس المال، وتكنولوجيات المنتج الجديد حول العالم بسرعة، وسينتقل الناس ـ ولكن بدرجة أبطأ من أى شىء آخر، فقد أصبحت النوعية الماهرة هى الميزة التنافسية القوية الوحيدة.

وإذا كان الطريق إلى النجاح هو ابتكار منتجات جديدة، فإن تعليم أذكى ٢٥٪ من القوة العاملة أمر حيوى، فسوف يخترع شخص ما من مجموعة القمة هذه منتجات الغد الجديدة، وإذا ما كان الطريق إلى النجاح هو المنتجات الأرخص والمنتج الأفضل، جديدة،، كانت أو قديمة، فإن تعليم ٥٠٪ من قاعدة السكان يتجه نحو مركز النشاط، هذا القسم من السكان يجب أن يكون زاد تلك العمليات الجيدة، وإذا لم يتمكن ٥٠٪ من القاعدة من تعلم ما يجب تعلمه، فإن الأساليب التكنولوجية الجديدة، لا يمكن توظيفها أو استخدامها.

تلك هى إطلالة سريعة على «المسرح» العالمى، فماذا عن المسرح العربى؟

ثانيًا: الأبعاد المجتمعية العربية

النظام العربى:

من الناحية اللغوية والثقافية يتمتع النظام العربى بدرجة عالية من التماسك، لغة واحدة وديانة تربط بين أغلبية العرب. وإحساس عميق بوجود تراث مشترك ووحدة ثقافية وتاريخية، ولكن يوجد عدد من الأقليات السلالية واللغوية والدينية، يختلف حجمها وأهميتها من دولة إلى أخرى (ومن أبرزها الأكراد فى العراق، والزنوج فى جنوب السودان)[٢٤].

ومن الناحية السياسية، فإن الحدود التى تفصل وحدات النظام العربى حديثة نسبيًا، ولا يرجع عمرها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، كما تسود النظام أشكال مختلفة من نظم الحزب الواحد، وتدخل الجيش فى السلطة. وتتسم النظم عمومًا على اختلاف أشكالها ومسمياتها ـ بمركزية السلطة وبمحورية دور القائد السياسى ومحدودية المشاركة السياسية وشكلية المؤسسات التمثيلية[٢٥].

والمشكلة التى أدت تقليديًا إلى ما يشبه الشلل للنظام الإقليمى العربى، هى وقوعه أسيرًا للتناقض بين أساسه القانونى الذى يقربه من المنتدى الإقليمى، والتوقعات

الكبيرة المطلوبة منه فى مجالات كثيرة، دون أن يرتبط ذلك لا بتفويض قوى لمؤسساته ولا بتقويته بالموارد الضرورية للوفاء بهذه التعهدت.

وهناك، فيما يتصل بالإقليم العربى، مشكلات عديدة بعضها ذات طبيعة بنائية، والأخرى خاصة بالحقبة الراهنة من التطور التى تمر بها الدول العربية، قد تحول دون الوفاء بالتزامات متبادلة عند مستوى معقول من العمق، وقد تكفى الإشارة هنا إلى العوامل التالية(٢٦):

- إن تواتر فشل بعض مؤسسات النظام العربى فى معالجة أو تطبيق برامج إجرائية ملائمة لتحقيق المصالح المشتركة، وعلى رأسها المصالح الأمنية والتنموية، يشكل عاملاً كابحًا للالتزام بإحياء النظام، ناهيك عن تحديثه والتقدم حثيثًا على طريق الاندماج والتكامل الإقليمى.
- إن ثقل المشكلات الداخلية التى تواجه كثيراً من الدول العربية من الداخل قد أدى بها إلى توجه عام للإنعكاف على الذات، والانصراف عن العمل الإقليمى المشترك. وتقترب كثافة هذا الاتجاه بالنسبة لتلك الدول التى تشهد انقسامًا رأسيًا فى المجتمع السياسى، من وضع الحرب الأهلية. وهناك عدد أكبر من الدول العربية التى تواجه حالة عدم استقرار ممتد وهبوط متواصل للطاقة الاستيعابية للدول بالنظر إلى التحولات العميقة فى البيئة الايديولوجية والسياسية للمجتمع.
- إن المعدلات العالمية والإقليمية ذات الصلة بأمن الدول أو أمن النظام السياسى غير مستقرة بالنسبة لعدد من الدول العربية المؤثرة. فالنظام العالمى ذاته يمر بمرحلة اضطراب وعدم يقين واضحين. وفى ذت السياق، فغالبية الدول العربية تفضل الاحتفاظ بكامل حريتها فى الحركة، والاستنكاف عن أى التزام طويل المدى على المستوى الإقليمى ـ الأقل استقراراً ـ وخاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن مما يتطلب استثماراً كبيراً من الموارد. وتزداد قيمة هذا العامل بالنسبة لدول الخليج لسببين:الأول هو انهيار ثقتها بمؤسسات النظام العربى وآلياته بسبب فشلها فى معالجة أزمة الاحتلال العراقى للكويت. والثانى هو اضمحلال عصر الفوائض المالية النفطية الكبيرة سواء بسبب أوضاع سوق النفط وتدنى أسعاره أو بسبب تعاظم مستويات الإنفاق المحلى.

- إن الهياكل البيروقراطية للدول قد نمت بسرعة خلال العقدين الماضيين، وصار لها ميل تلقائى لتأكيد هيمنتها الداخلية باسم الوطنية والاستقلال. وهذا العامل يضعف المؤسسات الإقليمية، ولكنه قد لا يكون مناقضًا لمستوى معين من الالتزام المتبادل الذى تقوم هذه البيروقراطيات ذاتها بتنفيذه.

وإذا أردنا أن نتتبع اتجاهات تطور تكوين الأمة العربية، فسوف نجد أن المراكز القبلية قد تحولت فى الأمصار إلى مجتمعات عربية حضرية وإلى مراكز للثقافة العربية الإسلامية. وأدت الأوضاع فيها إلى تكوين مصالح واتجاهات تتجاوز القبيلة وتفضى إلى ضعفها وتراجع أثرها فى حياة تلك المجتمعات. ولم يبق العرب معزولين فى مراكزهم، بل بدأ الاختلاط، وتعزز ذلك بانتشار العرب بعد القرن الأول الهجرى إلى الأرياف واستقرارهم فيها. ولم يعد ممكنًا اتجاههم إلى الإدارة والجيش، بل اتجه بعضهم إلى الزراعة والمهن خاصة التجارة، وتأكد ذلك بتقليص أعدادهم فى الديوان ثم بإسقاطهم منه (أيام المعتصم). وكل هذا أدى إلى انتشار العرب وزيادة اتصالهم بغيرهم من جهة وإلى انتشار العربية من جهة أخرى. وهذا يعنى بدوره توسع انتشار العربية وزعزعة المفاهيم القبلية، بما فيها اعتبار النسب أساس العروبة، أمام المفاهيم الإسلامية ومنها اعتبار اللغة أساس الانتساب للعروبة(٢٧).

ويتميز أى نظام إقليمى بنمط معين من التفاعل بين أطرافه. ويحكم هذا النمط متغيران أساسيان: كمى يتعلق بدرجة النظامية فى الساحة الإقليمية ويعنى بدرجة النظامية، مدى خضوع التفاعلات الحادثة فى الساحة الإقليمية لقواعد وقوانين منتظمة ومعروفة سلفا، والمدى الذى تأخذ فيه الأطراف بهذه القواعد والقوانين فى الاعتبار لدى رسم سياساتها الإقليمية. أما المتغير الكيفى، فيتعلق بطبيعة العلاقات السائدة بين أطراف النظام.

ويمكن القول بأن النظام العربى يتميز بكثافة حجم ونوع التدخلات الآتية من النظام الدولى عموما، ونظام القمة بصفة خاصة، وهذا الأمر منطقى ومفهوم، بالنظر إلى الموقع الجغرافى الاستراتيجى للنظام ككل، وللموقع الدقيق الذى احتلته إسرائيل كجسم نابع من نظام القمة الدولى، إلى النظام العربى. وبالنظر إلى أهمية المصالح

الاقتصادية والسياسية للدول العظمى فى المنطقة العربية، كان من الطبيعى أن يحدث ويتكرر الاصطدام مع الايديولوجية التى تولد الطاقة اللازمة لحركة النظام، وتوجه قدرته على الصمود ومواجهة الأخطار الخاطئة.

ولذلك تعتبر هذه الطاقة ـ بحجم تأثيراتها ـ إحدى السمات المميزة للنظام العربى، بل وتمثل أحد الأهداف التى تسعى أطراف كثيرة فى النظام الدولى لإخضاعها بشكل أو بآخر، كما يتبين خلال تحليل مختلف مراحل تطور النظام. وقد تجد هذه القوة الدافعة الظروف مواتية فتصبح الأداة الرئيسية نحو التحرير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو تواجه صعوبات ناتجة عن سيطرة اتجاهات أو قيادات انعزالية، إلا أنها فى كل الأحوال تفرض على القيادات الحاكمة حدا أدنى من الالتزام بها. ويلاحظ أنه فى ظل أسوأ الظروف التى مر بها النظام، وخاصة فى مرحلة ازدياد الاتجاه إلى الواقعية، لم يتطاول عضو واحد من أعضاء النظام عليها أو يجاهر بعدم التزامه بها.

وكمتغير أساسى من متغيرات النظام العربى ترتبط فكرة القومية أوثق الارتباط ببقية متغيرات النظام، تؤثر فيها وتتأثر بها، فالتدخلات الخارجية المكثفة قد تذكيها وتؤكد صلابة مقوماتها الأساسية أو العكس. وإذا وضعنا فى الاعتبار هذه الإمكانات العربية، مقارنة بإمكانات أطراف التدخل الاجنبى، لأدركنا مدي الدور الذى تقوم به (الفكرةالسائدة) لمنع الذوبان الكلى للنظام داخل شبكة التغلغل الخارجى لأنها القوة التى تسند الأطراف العربية فى مقاومة التدخل، أو تمنعها من مسايرته إلى حدود الإضرار ببقية الاعضاء، كما أنها تعوض النقص فى الإمكانات الكلية المقارنة بإمكانات نظام القمة الدولية، أو نظام القمة متعاونا مع النظام الإسرائيلى التابع، فإنها تكتسب قوة مضافة مع كل زيادة فى إمكانات الدول العربية الكلية أو المنفردة.

والنظام العربى مع ذلك نظام قائم على الدول ذات السيادة، وهو فى ذلك يتصرف بأقصى درجة ممكنة من المرونة، حيث لم يقدم قط على تقليص صفات السيادة لصالح تطور مؤسساته وبالتالى، فإن النظام العربى، على عكس الدعوة القومية العربية، كان قادرا على التسامح مع خصوصيات المناطق الجغرافية أو الاقاليم

العربية الفرعية، وخصوصية بناء الدولة فى العالم العربى ككل. ولم يضع النظام العربى أى شرط لعضويته سوى اللغة العربية وقبول الميثاق، وبالتالى فقد تنوعت فيه النظم السياسية والاجتماعية، بل والسياسيات والمواقف.

وقد شكلت عملية السلام العربى ـ الإسرائيلى مشروعا لبناء نظام إقليمى جديد فى الشرق الأوسط أوسع من النظام العربى، ولو أنه لا يضم كل العرب بالضرورة، فهذه العملية من وجهة نظر الولايات المتحدة، مهندسها الرئيسى، وإسرائيل، طرفها الأقوى على الخصوص، لا تهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية فحسب، بل إن هذه التسوية تبقى هدفا جزئيا من هدف أشمل وهو تحويل البنية الإقليمية الواسعة لأطراف هذه العملية من بيئة صراعية عربية إسرائيلية إلى بيئة تعاونية عربية إسرائيلية تضم أطرافا أخرى غير الأطراف الداخلة (سابقا) فى الصراع. ولا نجافى الحقيقة إذا اعتبرنا أن شعار مؤتمر مدريد لم يكن (الأرض مقابل السلام) بل الاندماج الإقليمى مقابل السلام.!!

وبينما انعقد مؤتمران لقمة اقتصادية فى كل من الدار البيضاء وعمان سيرا على هذا الطريق، سارعت الدول الأوروبية إلى طرح مشروع (الشراكة الأوروبية المتوسطية) فى مؤتمر برشلونة فى نهاية شهر نوفمبر ١٩٩٥، يهدف هذا المشروع إلى إدماج بلدان جنوب المتوسط (شرقه وغربه) فى الفضاء الاقتصادى الأوروبى بشكل تدريجى.

وهنا يثور التساؤل الهام حول مستقبل (بروتوكول الاسكندرية) الذى تأسس بمقتضاه (نظام إقليمى عربى) غداة الحرب العالمية الثانية، فى إطار الجامعة العربية، وقد شهد هذا (النظام الإقليمى العربى) نموا وازدهارا خلال حقب الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، رغم الخلافات والصراعات العربية ـ العربية، وقبل الدخول فى مرحلة (النظام الإقليمى العربى)، فى الثمانينيات فى ظل التجمعات الحيوية الجديدة: مجلس التعاون الخليجى، مجلس التعاون العربى، الاتحاد المغاربى.

ومن الملاحظ أن هذه المشاريع تتجاهل الطابع القو مى الذى يميز العلاقات بين مختلف الأقطار العربية المنضوية فى منظومة الجامعة العربية التى تسعى على أساس

العمل العربى المشترك إلى النهوض بمستوى شعوبها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا كوحدة مجتمعة ذات تراث حضارى واحد، وبدلا من الأخذ بالاعتبار هذا الطابع القومى اعتمدت المشاريع المعيار الجغرافى وركزت بالتالى على تفكيك النظام العربى وإعادة تركيبه فى مجموعات جغرافية، كى تعزل المشرق العربى عن المغرب العربى، وتدمج فى المشرق العربى وحدات سياسية غير عربية وتبعد عنه العراق والسودان، كما تعزل بلدان الخليج العربى عن الأقطار العربية الباقية.

وهناك من المفكرين من يرى أن المسألة ليست مفاضلة بين نظام عربى ونظام شرق أوسطى، ولكن يمكن طرحها من خلال القول بنظام عربى ونظام شرق أوسطى، ويرى هؤلاء أن هناك عوامل تجعل من الضرورى أن يتم التفاعل بين الإطار العربى والإطار الشرق أوسطى، ترجع إلى العامل الجغرافى العربى الذى يتطلب ضرورة الانفتاح المحسوب على كل ما فى الشرق الأوسط من ثقافات وحضارات وأسواق وتبادل المصالح والمنافع معها، بالإضافة إلى أن المتغيرات الدولية الحديثة تتطلب قيام نظم إقليمية، خاصة فى المواقع الاستراتيجية، ومن ثم فالمطلوب الآن أن يكون النظام العربى بقوته الجماعية شريكا فى نظام إقليمى أوسع، علما بأن هذا النظام الإقليمى ليس بدوره بديلا عن النظام العربى، ومن ثم، فالقضية هى فى هذا وذاك معا، من خلال آليات وقواعد محددة تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل.

المسرح الطبيعى:

من الناحية الجغرافية تحتل وحدات النظام العربى منطقة جغرافية منبسطة تبلغ مساحتها ١٣,٦ مليون كم٢، تمتد على قارتين، وتقع ثلاثة أرباع المساحة تقريبا فى إفريقيا، ويتجمع السكان بالذات على شواطىء البحار وضفاف الأنهار وسط مساحات شاسعة من الصحارى. وتبلغ المساحة بالعرض بين أبعد نقطتين ـ وهما الرأس الأبيض من موريتانيا ورأس الحد فى عمان ٧,٠٠٠ كم أى سدس قطر الكرة الأرضية.

وتتمثل أهمية المساحة فى العمق الاستراتيجى من ناحية، وإمكانية توزيع البشر والقدرات الصناعية من ناحية ثانية، واحتمالات الكشف عن موارد منجمية من ناحية

ثالثة. وفى هذا المجال، تتجاوز مساحة كل من السودان والجزائر والسعودية مليونى كم٢ (٢,٥٠٦، ٢,٣٨٢، ١,٥٠ ٢ على التوالى)، وتتجاوز مساحة كل من ليبيا ومصر وموريتانيا مليون كم٢ (١,٧٦٠، ١,٥٥١، ١,٠٣١ على التوالى). وتتراوح بين ٢٥٠ ـ ٥٠ ألف كم٢ مساحة كل من اليمن (٥٢٨)، وعمان (٣٠٠)، والمغرب (٤٤٧) والعراق (٤٣٧)، وبين ١٠٠ ـ ٢٠٠ ألف كم٢ كل من سوريا (١٨٥) وتونس (١٦٤)، وتقل مساحة بقية الأقطار العربية عن ١٠٠ ألف كم٢، وهكذا، فمن بين البلاد ذات المورد البشرى والتمتع بمساحة كبيرة نسبيا، نجد السودان، والجزائر، والسعودية، ومصر.

ويعرف هذا الوطن الحدود الطبيعية ـ والتخوم ـ على أطرافه: الأبيض المتوسط من الأسكندرية إلى جبل طارق، وبحر العرب والمحيط الهندى شرقا وجبال طوروس وزاغروس بالشمال والشمال الشرقى، والأطلسى من جبال طارق حتى نهر السنغال غربا. وتغلق الصحراء الإفريقية جزءا كبيرا من الجنوب، وبالطبع تم اختراق هذه الحدود الطبيعية ـ والبقاء داخلها ـ فى فلسطين، والسهول شمال الشام، وشط العرب، ومن خلال قواعده فى سبتة ومليلة بالمغرب.

ويتحكم الموقع العربى فى مداخل آسيا وأفريقيا، وفى مضايق جبل طارق وباب المندب وهرمز التى لا تخفى أهميتها على رجال السياسة والاقتصاد.

أما بداخل الوطن العربى، فطالما يتمعن المرء ما بين تسامح الطبيعة من ناحية، وتجنى الاستعمار وغلو الدولة القطرية من ناحية أخرى فيما يوضع أمام حركة البشر من حدود وقيود ومداخل ومضايق اصطناعية.

السكان:

تشير التقديرات إلى أن عدد سكان الدول العربية ارتفع خلال عام ١٩٩٤ بمعدل يقرب من ٢,٥٪ فبلغ نحو ٢٤٥ مليون نسمة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى حوالى ٢٩٠ خلال عام ٢٠٠٠، وتستأثر مصر وحدها بحوالى ربع سكان الدول العربية إذ يبلغ عدد سكانها حوالى ٥٨ مليون نسمة، ويفوق عدد السكان فى ثلاث دول العشرين مليون نسمة وهى السودان (٢٩ مليون) والجزائر (٢٧ مليون) والمغرب

(٢٧ مليون). أما الدول التى لا يتعدى عدد سكانها مليون نسمة فهى قطر (٥٩٣ ألف) والبحرين (٥٥٨ ألف) وجيبوتى (٥٧٠ ألف).

ويعتبر معدل النمو السكانى فى الدول العربية أعلى المعدلات فى العالم حيث يبلغ المعدل المتوسط للعالم ١,٧٪ ويبلغ المتوسط للدول الصناعية المتقدمة ٠,٧٪ ومن بين الدول العربية، بلغ معدل نمو السكان فى لبنان حوالى ١,٤٪، وفى الأردن حوالى ٣,٧٪، وفى البحرين حوالى ٣,٦٪، وفى سورية والسودان ٣,٠٪، وفى العراق ٢,٣٪. ويرتفع معدل النمو السكانى فى بعض الدول العربية النفطية نتيجة عامل الهجرة الخارجية، حيث بلغ فى قطر ٧,٧٪، وفى الامارات ٧,٠٪ وفى ليبيا ٤,٢٪، وفى عمان ٣,٦٪.

وتختلف نسب النمو بين سكان الحضر والريف نتيجة لعوامل الثقافة والعادات والهجرة. ومن الملاحظ أن الكويت والامارات والسعودية تتميز بغلبة سكان الحضر حيث بلغت نسبتهم إلى مجموع السكان ٩٦٪ و ٨٤٪، ٨٠٪ على التوالى. وبالمقارنة، بلغت هذه النسبة ٣٤٪ فى اليمن و ٢٦٪ فى الصومال و ٢٥٪ فى السودان و ١٣٪ فى عمان. وتشكل النسبة المرتفعة لسكان الحضر فى بعض الدول العربية عبئا على الموازنات الحكومية بسبب الحاجة للتوسع فى تقديم خدمات الرعاية الصحية والمياه المأمونة والصرف الصحى، إذ تتفاوت نسب الحصول على هذه الخدمات بين الريف والحضر فتبلغ هذه النسب ٧٥٪ و ٥٥٪ و ٣٢٪ فى الريف، وترتفع إلى ٩٨٪ و ٨٩٪ فى الحضر على التوالى.

ويقدر متوسط الكثافة السكانية فى الدول العربية بحوالى ١٧,٣ نسمة/ كم٢. وترتفع هذه الكثافة بدرجة كبيرة فى دولتين هما البحرين ولبنان، إذ تبلغ ٧٨٩ نسمة/ كم٢ فى الأولى وحوالى ٢٨١ نسمة/ كم٢ فى الثانية. وتوجد أدنى مستويات الكثافة السكانية فى موريتانيا وليبيا حيث تبلغ ٣,٢ نسمة/ كم٢ على التوالى. وقد سجل مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة تحسنا عاما فى الدول العربية، إذ يبلغ حوالى ٦٤ عاما فى المتوسط، ولقد سجل المؤشر فى بعض الدول

العربية مستويات متقاربة مع مستويات الدول المتقدمة، إذ يبلغ حوالى ٧٥ عاما فى الكويت وحوالى ٧١ عاما فى الامارات وحوالى ٧٠ عاما فى عمان. بينما لا يزال منخفضا بشكل ملحوظ فى عدد آخر من الدول العربية، إذ يبلغ حوالى ٥٣ عاما فى اليمن و ٥٢ عاما فى السودان و ٤٩ عامام فى جيبوتى و ٤٨ عاما فى موريتانيا، ٤٧ عاما فى الصومال.

وفيما يتعلق بالتوزيع العمرى للسكان فى الدول العربية، فمن غير المنتظر وفقا لاسقاطات البيانات الحالية أن يشهد أى تغيير جذرى، حيث سيظل متميزا بغلبة الفئات الصغرى من الأعمال (أقل من ١٥ عاما) والتى يبلغ متوسطها حوالى ٤٥٪ من السكان فى أغلب الدول العربية وفق تقديرات عام ١٩٩٤، ويتطلب هذا الأمر جهودا ضخمة للإعداد والتأهيل لتحسين نسبة المشاركة فى النشاط الاقتصادى وزيادة حجم القوى العاملة العربية المنتجة.

وبتأمل هذه التطورات يمكن أن نلاحظ الآتى:

أ ـ يعيش سكان الوطن العربى مرحلة «التحول الديمغرافى» والتى تتصف بالانخفاض المستمر للوفيات، مع بقاء معدل المواليد العالى على حاله، أو انخفاضه ببطء شديد. ومن المفترض نظريا أن تنخفض معدلات المواليد تدريجيا فى المستقبل إلى أن تصل إلى مستوى معدل الوفيات، بحيث يحدث توازن جديد ويستقر حجم السكان على حاله ويسمى ذلك «بالتوازن الحديث» مثلما هو الحال فى المجتمعات الصناعية المتقدمة.

ب ـ يتميز السكان العرب بأن أغلبيتهم من الأطفال والفتيان، فأكثر من ٥٠٪ من إجمالى السكان هو دون سن العشرين، وهذه نتيجة منطقية لارتفاع معدلات الخصوبة فى الوطن العربى، ويترتب عليها تداعيات أخرى مهمة اجتماعيا وسياسيا، فهذه النسبة العالية من الأطفال والفتيان فى الوقت الحاضر تعنى أن معدلات الخصوبة المرتفعة ستستمر لجيلين مقبلين على الأقل، وبالتالى ستكون نسبة المنتجين إلى غير المنتجين فى قوة العمل منخفضة، فهى لا تتجاوز حاليا ٢٥٪ فى المتوسط، مقارنة بحوالى ٥٥٪ فى المتوسط فى المجتمعات الغربية.

جـ ـ تتصف القاعدة السكانية العربية بتدنى مواصفاتها الكيفية. فأغلبية السكان العرب أميون ويعيشون فى مستوى صحى منخفض، ومن ثم فهم ذوو إنتاجية منخفضة، فإلى جانب أن نصف المجتمع تقريبا (النساء) لا يقوم بعمل منجز، فإن من يقوم بالعمل من البالغين الذكور هم على الإجمال ذوو إنتاجية لا تتجاوز ربع إنتاجية أقرانهم فى الدول المتقدمة.

د ـ يتسم الوطن العربى بسوء توزيع سكانه سواء بين الأقطار، أم داخل كل قطر منها، إذ أن أكثر من ٨٠٪ من مساحة الوطن العربى هو أرض صحراوية غير مأهولة، وهذا يفسر لماذا تبدو المدن والقرى العربية مزدحمة، أو حتى مكتظة بالسكان، رغم ضخامة المساحة الإجمالية للوطن العربى.

هـ ـ يتسم الوطن العربى بسرعة معدلات التحضر، وينطوى على مشكلات اجتماعية اقتصادية حادة، مثل سوء توزيع السكان، وتزايد الضغوط على الأراضى الزراعية المحدودة فى الوطن العربى، وكان ذلك أحد العوامل الطاردة للسكان من الأرياف إلى المدن العربية، سواء فى داخل القطر نفسه أو عبر الحدود القطرية، وتجلى ذلك فى تيارين كبيرين ومستمرين للهجرة من الريف والبادية إلى المدن العربية، حيث تتنوع الأنشطة الاقتصادية، سعيا للعمل وكسب القوت.

و ـ إن حجم السكان فى الوطن العربى وتكوينهم وتوزيعهم ذو تأثيرات سلبية مباشرة، وغير مباشرة على عملية التنمية، إذ ينقسم الوطن العربى إلى ثلاث مجموعات مختلفة: الأولى أقطار مكتظة سكانيا، متكدسة حضريا قد يزيد معدل النمو السكانى فيها عن معدل التنمية، ومجموعة أقطار مخلخلة سكانيا متكدسة حضريا، ومعدل التنمية إذا كان ينمو أكثر من معدل الزيادة السكانية، إلا أن له سقفا لن يتعداه بسبب نقص السكان الوطنيين. والمجموعة الثالثة، فيها تخلخل سكانى حاد وتكدس حضرى حاد، وإذا كانت مواردها ضخمة إلا أن ندرة البشر بها يجعلها تعتمد على قوة غير وطنية لها آثارها السلبية فى البنية الاجتماعية والثقافية وربما السياسية.

التكوين الاجتماعى:

تكاد دراسات متعددة أن تتفق على أن المجتمع العربى فى مجموعه يتسم بمجموعة من السمات يمكن تلخيصها فيما يلى:

- هو مجتمع متكامل، بمعنى أنه يكون مجتمعا - أمة، إنما ينقصه النظام السياسى الموحد الشامل.

- وهو مجتمع متنوع فى تكامله تنوعا هائلا حسب البيئة والإقليم والتنظيم الاجتماعى والوضع الاقتصادى وأسلوب المعيشة والانتماء الطبقى والطائفى والإثنى ومستوى التخلف والمعيشة والنظام العام السائد والثقافة والمشاكل والقضايا والأزياء الخاصة.

- وهو مجتمع انتقالى يشهد صراعا متأزما بين السلفية والحداثة، بين قوى التجزئة وقوى الوحدة، وبين طبقات حاكمة ميسورة متحكمة وطبقات محكومة محرومة مغلوبة على أمرها، وبين الوطنية والتبعية، التقدمية والرجعية، والعلمنة والثيوقراطية..إلخ[٣٠].

- وهو مجتمع متخلف، وهو جزء من العالم الثالث يكافح بوسائله الخاصة للتحرر من الاستعمار بأشكاله المعلنة والخفية ولتنمية موارده الإنسانية والطبيعية.

- وهو مجتمع يسوده نمط من العلاقات الاجتماعية التى هى فى غالبيتها، وحتى فى المدن علاقات أولية، أى علاقات شخصانية، وثيقة، لا رسمية، تعاونية فئوية، يستمد منها الفرد اكتفاء ودفئا واطمئنانا نفسيا، ويلتزم من خلالها التزاما كليا بالأقرباء والمقربين فى حياته.

- وهو مجتمع تعبيرى، إذ يعبر الأفراد والجماعات تعبيراً عفويا عن مشاعر المحبة أو البغض، الرضى أو الغضب، الانسجام أو النفور، دون تدقيق منهجى فى النتائج المدروسة، حسب خطة تحديد الأهداف والوسائل التى تقود إليها ودون الكثير من الكبت والرقابة[٣١].

ومن المعروف أن الأنظمة الاجتماعية تنتقل من طور إلى طور، مع مقدم كل جيل جديد، ولكن مع كل انتقال، تحدث درجات متباينة من التعديل، أو حتى من الطفرة

فى مسار هذه الأنظمة، وليس النظام الاجتماعي العربى استثناء من هذه القاعدة. فمنذ صدمة اللقاء الساخن مع الغرب التى عاشها العرب فى نهاية القرن الثامن عشر، وما أعقب ذلك من تغلغل الغرب نفسه فى الوطن العربى، تركت أربع موجات عاتية من التغير الاجتماعى آثارها العميقة فى البنية الاجتماعية العربية. أما العلامات البارزة التى تتجسد فيها هذه الموجات الأربع فتتمثل فى التجربة الاستعمارية، والعلم والتكنولوجيا الحديثة، والنضال الوطنى والقومى من أجل التحرر، ثم الظاهرة النفطية، وكل من هذه الموجات ارتبط بعدد من الاستجابات والآثار التى لا تزال فاعلة فى سياق عملية التحول التى يتعرض لها المجتمع العربى. وإذا كانت الظاهرة النفطية قد بدأت شمسها تتوارى بعض الشىء، فإننا ربما نجد ملامح مرحلة خامسة متغيراتها سياسية بالدرجة الأولى، ولكن لها تداعياتها الاقتصادية والثقافية ومن ثم الاجتماعية، بدأت فى التسعينيات، من هذه التغيرات ما هو إقليمى، ومنها ما هو عالمى، نشير بذلك إلى حرب الخليج الثانية ١٩٩٠، وانهيار منظومة الدول الاشتراكية وتسارع خطوات نحو السلام وتقبل إسرائيل.

ويمكن القول أن الأقطار العربية التى يمكن تسميتها بالقوى العربية الرئيسية، والتى يقصد بها القدرة على ممارسة القوة بمعناها الشامل فى النظام العربى، أو على مستوى إحدى مناطقه، تتمثل فى مصر وسوريا والعراق والجزائر والمملكة العربية السعودية والمغرب، ويليها بعد ذلك ليبيا. والظاهرة الرئيسية التى يشهدها النظام العربى، هى توزع عناصر القوة بشكل يحول دون قدرة أى قطر عربى بمفرده على قيادة النظام، سواء بمعنى إيجابى (جعل الآخرين يتصرفون وفقًا لما يريد)، أو بمعنى سلبى (منع الآخرين من التصرف بشكل لا يريده)، وأنه ترتب على ذلك تعدد المراكز فى النظام العربى وتناحرها وتنافسها، الأمر الذى أوجد حالة الجمود وعدم القدرة على الفعل، والذين شهدهما النظام فى حقبة الثمانينيات.

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن هيكل توزيع القوة ليس ظاهرة ساكنة أو جامدة، فالهيكل الحالى الذى يعتمد على إحصاءات منتصف حقبة الثمانينيات هو ظاهرة حديثة ترجع فقط إلى السبعينيات، وتاليًا فإنه من المفيد أن نأخذ فى الاعتبار الظروف

التى يتشكل فى إطارها هيكل توزيع القوة والتى يمكن تصنيفها فى ثلاث مجموعات من الشروط[٣٢].

أ ـ شروط مادية، وهى المتعلقة بالتغيرات التى تلحق بمصادر القوة الطبيعية، وينصرف هذا إلى ظهور مصادر جديدة للقوة الاقتصادية دون أن يكون ظهورها مرتبطًا بتغير في السياسات والاختيارات التى تتبناها النخبة الحاكمة، ومثال ذلك ظهور النفط.

ب ـ شروط ايديولوجية سياسية، فالاختيار الايديولوجى السياسى للنخب الحاكمة يساعدهم فى تشكيل هيكل القوة فى النظام من زاوية تأثيره على استعداد قطر معين لإبداء اهتمام أكبر، أو أقل بالتحولات التى يشهدها النظام، ومن ثم استعداد هذه النخب لحشد مواردها لتمكينها من القيام بدور أكبر فى النظام، أو على العكس، إظهارها لدرجة من عدم المبالاة، ومن ثم لقدر أكبر من التسامح إزاء تعديل هيكل توزيع القوة فى النظام مما قد يؤثر على وضعها النسبى فيه.

جـ ـ شروط نظامية أو مؤسسية، وتتعلق بطبيعة أداء النخبة الحاكمة فى قطر معين بشكل يتيح لها، أو يحرمها من تحقيق الحفاظ على وضع نسبى أفضل فى النظام العربى، وذلك فى سياق التوجهات الايديولوجية السائدة نفسها.

ونجد اختلافا فى درجات التداخل والتعقيد الموضوعى الايديولوجى بين التكوينات الاجتماعية الحديثة والتكوينات التقليدية من قطر عربى إلى آخر[٣٣]، فإذا نظرنا إلى التكوينات الحديثة وحدها، فإننا نلاحظ أن معظم الأقطار العربية المطلة على البحر المتوسط (مصر، المغرب، تونس، سوريا، لبنان، فلسطين) بالإضافة إلى العراق والأردن (الحزام الشمالى)، هى التى كانت الأكثر تبكيرا فى التفاعل مع النظام العالمى، ومن ثم كانت هى الأسبق أيضًا فى بلورة هذه التكوينات، بحيث يمكن الحديث عن طبقات حديثة مثل البورجوازية (بفروعها التجارية والصناعية والزراعية)، والطبقات المتوسطة والطبقة العاملة الحديثة. وقد تأخر تبلور مثل هذه الطبقات الجديدة فى الأقطار الأخرى (الحزام الجنوبى).

وإذا نظرنا إلى التكوينات التقليدية وحدها، فإننا نجد تقسيما آخر لأقطار الوطن العربى ليس على أساس حزام شمالى وحزام جنوبى، ولكن على أساس إقليمى

وقطرى، فإقليما المشرق والجزيرة العربية بصفة عامة، مازالت التكوينات الاجتماعية التقليدية فيها ذات تأثير كبير، ففى المشرق، وبخاصة لبنان، سوريا والعراق، نجد مثل هذه التكوينات التقليدية ترتكز على معايير التضامن الدينى ـ الطائفى ـ العرقى، فالمشرق هو أكثر الأقاليم العربية تنوعا من حيث تركيبته الإثنية ethnic، وفى إقليم الجزيرة العربية، نجد أن التكوينات التقليدية، ترتكز على معايير التضامن العشائرى القبلى، وبدرجة أقل على التضامن المذهبى (سنة وشيعة)، فإذا تركنا الأقاليم الكبرى، فإننا نجد أن السودان والمغرب والجزائر وموريتانيا، ذات تكوينات تقليدية تعتمد على تضامن قبلى ـ اثنى فى الوقت نفسه ـ بينما فى ليبيا والصومال ترتكز التكوينات التقليدية على التضامن القبلى، وهى فى ذلك أقرب إلى أقاليم الجزيرة العربية.

ويتوزع المجتمع العربى بين أنماط حضارية ثلاثة: البداوة، الفلاحة، الحضرية، فقد ظلت البداوة تمارس نفوذا خلقيا متصلا على الحياة العربية، حيث ما زال كثير من النظم الاجتماعية لأنماط السلوك والقيم البدوية تتعايش فى العواصم والمدن العربية المعاصرة، جنبا إلى جنب مع التصورات والقيم الغربية، وتكاد تنفرد بشخصيتها فى المجتمعات العربية القروية.

ذلك أن البدواة العربية اتصلت بحضارة العرب الكبرى وارتبطت بمنبت الرسالة الإسلامية، فأصبحت مستودع الفضائل، ومستقر النبل، ومناط الأحلام، فهى صفحتهم الخلقية والروحية، وهى مجدهم السياسى.

وليس هناك بلد عربى لا تشكل البداوة جزءا هاما من سكانه، فالبلاد العربية فى آسيا وأفريقيا تتقاسم هذه الظاهرة المشتركة.

وإذا كان هنالك شىء مشترك فى البداوة العربية، فذلك أنها تقوم حتى اليوم بدور على جانب من الأهمية، وهذا الدور هو فى حقيقة الأمر، امتداد من وجوه الحضار ة البدوية، ذلك هو النظام القرابى، ومن خلال هذا النظام القرابى احتفظ العربى بوحدته الحضارية، فالبدوى فى الشام وفى الأردن وفى السعودية وفى العراق وفى مصر وفى فلسطين وفى ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان واليمن،

وفى كل بلد عربى، يرتبط بقبيلته التى تتساكن فى هذه الوحدات السياسية حين كانوا من الأرض.

ومن الناحية الحضارية، فهذا الموقف مرتبط بتصور البدوى للأبعاد المكانية والزمنية، فولاء البدوى لا ينصرف إلى المكان، وانما يتجه إلى الزمان ومن هنا جاء تمسكه بالعادات والتقاليد، وبالإنسان.

كذلك فقد ساد نمط المعيشة الريفى ـ الزراعى ـ القروى، المجتمع العربى لزمن طويل، وارتبطت حياة أهل الريف بالأرض، فتمحورت حول الحقل والبيت أو العائلة ومزارات الأولياء وبيوت العبادة والساحات العامة، والعلاقات الأولية الشخصية الوثيقة، واستبطنت قيم الخصب والصبر والأخوة والانكفاء على الجذور، ومارست تقاليدها ممارسة طقوسية كممارستها للفصول.

ويتخذ الفلاح طابعه الخاص من علاقته بالأر ض والزراعية، تماما كما يتخذ البدوى طابعه المنفرد من الصحراء، وعلى عكس ما يعتبر البدوى أن «الذل فى الأرض» يعتبر القروى حتى أعماق لا وعيه أن «الكرامة فى الأرض»، إنها مورد رزقه ومصدر طموحاته وآماله ومكانته ومحور علاقاته، ومقر جذوره فى الحياة والممات، ومن هنا نجد أن الفلاح يخاف أن يفقد الأرض ربما أكثر مما يخاف أن يفقد حياته. بل إنه لا يخاف الموت بقدر ما يخافه البدوى والحضرى لأن الموت بالنسبة إليه استمرار فى الأرض، لذلك كانت فكرة الثبات والخلود والبعث من الموت فكرة ريفية، من هنا أيضا، هذه العلاقة بين المرأة والأرض، فكلاهما مصدر، أو بالأحرى رحم الخصب.

والضبط الاجتماعى السائد فى القرية قوى من النوع الداخلى، أى النوع الذى يعتمد على رقابة الفرد على نفسه وسلوكه وتصرفاته، فالتدين المعروف عن أهل الريف يقوى من هذا النوع من الضبط الاجتماعى. ولما كانت القرية جماعة أولية، أى جماعة تنتشر بينها علاقات الوجه للوجه، والناس يعرفون بعضهم بعضا معرفة شخصية، لذلك فإن الضبط الاجتماعى غير الرسمى هو النوع القوى فى الريف.

ويتمحور التنظيم الاجتماعى فى القرى العربية حول العائلة الممتدة، بل إن القرية كثيرا ما تكون مجموعة من العائلات.

وبالنسبة للمناطق الحضرية نجد أنه بينما ارتفع معدل التحضر فى أقطار أوروبا وأمريكا نتيجة أو استجابة لحركة التصنيع الواسعة فى تلك الأقطار نجد أن ذلك لم يحدث فى أقطار الوطن العربى.

وحينما يسبق التحضر التصنيع، فإن ذلك يعنى أن تصبح المدينة مستهلكة أكثر منها منتجة، وبالتالى تكون عالة على الاقتصاد القومى، وتستنزف جزءا كبيرا من فائض القيمة وبخاصة من الريف، ويصبح هذا الأخير محروما من نصيبه العادل فى عائد العملية الإنتاجية ومن الخدمات الأساسية. ولأن المدن هى مركز القوة السياسية، فإنها تحظى بالرعاية من قبل الحكام، الذين يصبحون أكثر حساسية لمطالب سكانها، ولأن المدن ليست منتجة بالدرجة الأولى، فإن ما تستقطعه من ثروات الريف يصحب معه مزيدا من عوامل الجذب، ومهاجرين أتوا بمزيد من التطلعات والأحلام بعد طول شقاء.

ولما كانت المدن الكبرى قد أصبحت مراكز استقطاب كبرى للمهاجرين النازحين من الريف، فقد أدى ذلك إلى انتقال خصائص ريفية كثيرة إلى هذه المدن وعلى الجانب الآخر انتقال كثير من الخصائص الحضرية إلى القرى.

وقد ساعدت العلاقات الريفية ـ الحضرية فى هذه البلدان على خلق أوضاع طبقية جديدة فى كلا النمطين من المجتمعات أى المجتمع الريفى والمجتمع الحضري، فقد عملت الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن الكبرى على ارتفاع نسبة البطالة فى المدن ونمو الطبقات الدنيا الحضرية. كما أدت عوامل التحضر إلى خلق شرائح طبقية جديدة فى المجتمع القروى لا تعتمد على الإنتاج الزراعى التقليدى، وإنما تعتمد على نمو القطاع التجارى وقطاع الأعمال الحرة، وقطاع الخدمات.

وقد انعكست التغيرات التى شهدها المجتمع العربى فى السنوات الأخيرة على الوضع الاجتماعى للمرأة، فأصبحت نسبة مشاركة المرأة سواء فى التعليم أو فى قوة العمل المستخدمة فى القطاعات الحديثة الصناعية والخدمية، أكثر ارتفاعا، وأخذت تزيد بمعدلات مرتفعة فى مدى زمنى قصير نسبيا. لكن هذا التغير النسبى فى وضع المرأة يظل فى كل الأحوال أدنى من التغير فى وضع الرجل، سواء كان المعيار التعليم

أو الالتحاق بقوة العمل، خصوصا عند اعتبار نوعية التخصصات الدراسية التى تستوعب القدر الأكبر من المتعلمات، وكذلك نوعية الأعمال التى تسند إلى المرأة العاملة، حيث يلاحظ أن هذه التخصصات وتلك الأعمال تلقى تفضيلا اجتماعيا أدنى من تلك التى للذكور.

ويتبين من استقراء عدد من الدراسات التى أجريت على العائلة العربية أن هناك تحولا واضحا من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية بحكم الزيادة المستمرة لسكان الحضر وارتفاع معدلات التحضر كميا ونوعيا، وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية والزيادة المطردة لنسب المتعلمين خصوصا من الإناث، وتأثر سن الزواج وزيادة التعرض لتأثير القيم الغربية، وإن كان هذا التحول المرصود غير كامل أو خطى، فنمط العائلة الممتدة لايزال يمثل نسبة مهمة فى إجمالى الأسر المعيشية، وتتزايد هذه الأهمية عندما نأخذ فى الاعتبار الأشكال البينية شبه الممتدة التى لا تتجه إلى الانحسار بل يظهر أنها آخذة فى الازدياد.

النمو الاقتصادى:

يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد إلى أن متوسط معدل النمو السنوى فى جملة الأقطار العربية فى الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ قد بلغ ـ ٠,٣٪(٧,٣٧٤ مليار دولار)، ثم قفز إلى ٢,٤٪ فى الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ (٨,٤٦٠ مليار دولار) ثم إذا به يهبط إلى ٣٠,٣٪ (٨,٤٤٥ مليار دولار) بفعل حرب الخليج الثانية ثم يقفز إلى ١,٨٪(١,٤٨٢ مليار دولار) سنة ١٩٩٢، ليعاود انخفاضه إلى ٨,١٪ (٦,٤٩٠ مليار دولار) سنة ١٩٩٣.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى قد بلغ ٤,٢٪ (٥,٥٠٢ مليار دولار) سنة ١٩٩٤. ولقد تباين الأداء الاقتصادى فيما بين الدول العربية، حيث ارتفع معدل النمو فى عشر دول، وانخفض فى خمس، وسجل نموا سالبا فى اثنتين، ولم يسجل أى تغير فى اثنتين.

فبالنسبة للمجموعة الأولى، وتضم الإمارات وتونس وجيبوتى والسعودية والسودان وسورية وقطر ولبنان والمغرب وموريتانيا، بلغ معدل النمو ٦,٥٪ بالمقارنة مع معدل نمو سالب بلغ ٣٪ سنة ١٩٩٣، ويمثل الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول

٤٨٪ من مجمل الناتج المحلى للدول العربية لسنة ١٩٩٤، وفى المجموعة الثانية وتضم الأردن والبحرين والكويت وليبيا ومصر، بلغ معدل النمو ٣,٥٪ بالمقارنة مع ٩,١١٪ سنة ١٩٩٣، ولقد شكل الناتج المحلى لهذه الدول ٢٥٪ من مجمل الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية سنة ١٩٩٤. أما فى المجموعة الثالثة والتى تشمل الجزائر واليمن، فقد سجل الناتج المحلى معدل نمو سالب بلغ ٢,١٥٪ سنة ١٩٩٤ بعد أن كان قد سجل معدل نمو بلغ ٧,٣٪ سنة ١٩٩٣، وبلغ نصيبهما من مجمل الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية لذلك العام ٩٪. وأخيرا لم يسجل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى كل من العراق وعمان أى تغير يذكر وذلك للعام الثانى على التوالى وبلغ نصيبهما من مجمل الإنتاج المحلى الاجمالى للدول العربية لذلك العام ١٨٪.

وقد شكلت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعى حوالى ٥٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية سنة ١٩٩٣ مقارنة بنحو ٧٠٪ خلال سنة ١٩٨٠، بينما بلغت مساهمة قطاعات الخدمات نحو ٤٨٪ و ٣٠٪ على التوالى خلال العامين المذكورين. ويقدر أن تظل الحصة النسبية لكل من قطاعات الإنتاج السلعى وقطاعات الخدمات خلال عام ١٩٩٤ عند مستواها فى عام ١٩٩٣.

وعلى مستوى مكونات قطاعات الإنتاج، فيقدر أن يكون قطاع الزراعة قد حاز على نحو ١٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية خلال سنة ١٩٩٤، والصناعات الاستخراجية نحو ١٩٪ والصناعات التحويلية (٦٪) والتشييد ٧٪ والكهرباء واحد فى المائة، ولا يختلف هذا التوزيع القطاعى كثيرا عما كان عليه خلال سنة ١٩٩٣، باستثناء حدوث زيادة متواضعة فى نسبة مساهمة قطاعى الزراعة والصناعات التحويلية، وتراجع طفيف فى مساهمة قطاعى الصناعات الاستخراجية والتشييد.

وكان لتراجع عوائد الصادرات النفطية فى الثمانينيات، أثر سلبى على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول النفطية، ويقدر أن يتراوح متوسط

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال عام ١٩٩٤ فى الإمارات والكويت وقطر بين ١٢ ألف دولار و ١٧ ألف دولار، وأن يتراوح فى السعودية والبحرين وليبيا بين ٧ و ٩ آلاف دولار، وأن يقل عن ٦ آلاف دولار فى كل من العراق وعمان والجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى كان قد تجاوز فى بداية الثمانينيات ٢١ ألف دولار فى الإمارات وقطر والكويت، وتراوح بين ٩ آلاف دولار و ١٦ ألف دولار فى كل من السعودية والبحرين وليبيا.

أما بالنسبج للدول العربية الأخرى، فيقدر أن يبلغ متوسط نصيب الفرد خلال سنة ١٩٩٤ أقل من ٥٠٠ دولار فى السودان وموريتانيا واليمن والصومال، وأقل من ألف دولار فى مصر وجيبوتى، وأن يزيد عن ألف دولار فى تونس وسوريا والمغرب والأردن ولبنان. والجدير بالذكر أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول بلغ فى بداية الثمانينيات أقل من ٥٠٠ دولار فى جيبوتى والسودان والصومال ولبنان وموريتانيا واليمن، وزاد عن ألف دولار فى الأردن وتونس وسوريا ومصر، مما يعنى حدوث تحسن فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى عدد من هذه الدول بالرغم من أن مستواه لا يزال متدن بشكل عام.

وإذا كان المعروف أن (المياه) هى عصب الحياة على وجه العموم سواء بالنسبة للإنسان أم الحيوان أم النبات، فإن القراءة المستقبلية لوضع المياه فى الوطن العربى تشير إلى أننا مقبلون على أزمة خطيرة، ذلك أن إجمالى موارد المياه فى جملة الأقطار العربية سنة ١٩٩٠ بلغت ٢٥٧,١١ مليار م ٣، أما الاحتياجات فقد بلغت ١٥٣,٩٣ م ٣، وبالتالى فإن الفجوة تبلغ ١٠٣,١٨، ووصل نصيب الفرد ١٤٣٠٨م٣، ثم تصبح هذه الأرقام على التوالى فى سنة ٢٠٠٠ ـ ٢٧٤,٠٢ و ١٨٩,٧٦ و ٨٤,٢٦، و ١١٤,٢٣، أما فى سنة ٢٠٢٥، فالمقدر على التوالى هو ٢٧٨,٢١، ٢٨٠,٦، ٢,٢٩، ٨٠١١.

فنصيب الفرد يسير إلى تناقص، والفجوة الممثلة للفرق بين الموارد والاحتياجات تقل.

ومن المهم كذلك أن ننظر إلى الغذاء ليس فقط من الناحية الاقتصادية الصرفة، فالمسألة ليست بهذه البساطة، ولا يعبر عنها ـ كما يظن البعض ـ بالعجز الناجم عن تفوق كمية وقيمة الواردات على الصادرات، فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية يشكل عبء هذا العجز فى إنتاج الغذاء مشكلة اقتصادية لها وزنها وخطرها، إلا أن البعض الآخر يستطيع دفع فاتورة مستورداته من المواد الغذائية ببساطة وبدون مشقة. وبناء على ذلك فإن المشكلة هى فى الدرجة الأولى مشكلة إنتاج الغذاء أكثر من كونها أزمة غذاء طالما أن الوطن العربى يستطيع زيادة إنتاجه منه إذا وضعت الاستراتيجية المناسبة وطبقت بكفاءة واخلاص. وجوهر المشكلة ينبع من كون الغذاء سلعة غير مرنة، أى لا يمكن استبدالها أو الاستغناء عنها، كما أن الطلب عليها يزداد عالميا. وأن هذا الطلب يتفوق على العرض فى كثير من أقطار العالم وبخاصة الأقطار النامية وبالذات البلدان العربية. وطالما أن الوطن العربى يتزايد اعتماده سنويا فى تأمين حاجاته من الطعام على الخارج فإن ذلك يشكل خطورة كبيرة ـ لا على الأوضاع الاقتصادية وإنما على الأحوال الأمنية وبخاصة بعد أن صارت كثير من الدول تتدخل فى تصدير السلع والمنتجات الغذائية وتجعلها تحت رقابتها وسيطرتها المباشرة مما وضعها فى مصاف السلع الاستراتيجية الهامة.

وليس ببعيد أن يستخدم الغذاء كسلاح بيد الدول المنتجة والمصدرة له إذا ما رغبت فى ذلك من أجل تحقيق أغراض خاصة. وقد سبق أن استخدم الغذاء من قبل كوسيلة ضاغطة لإجبار الشعوب وإذلالها وإرغامها على الاستسلام أو الدخول فى طاعة الغير.

وقد أدى التفاوت بين معدل الإنتاج الزراعى والطلب على السلع الزراعية فى البلاد العربية إلى وجود فجوة غذائية فى معظم السلع، بلغت قيمتها فى المتوسط حوالى ١٢,٥ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، وقدرت قيمة تلك الفجوة خلال ١٩٩٣ بحوالى ١١ مليار دولار. وبالرغم من التراجع النسبى فى كلفة الفجوة خلال السنوات الأخيرة، نظرا لانخفاض أسعار بعض السلع المكونة لها، إلا أن هناك تزايدا فى الفجوة من حيث الكمية فى معظم السلع الغذائية.

ولابد هنا من الإشارة إلى ضيق الرقعة الزراعية حيث أن مساحة الأرض التى تزرع بانتظام تبلغ ٤,٣٥ مليون هكتار (الهكتار = ١٠,٠٠٠م٢) وهى تعادل ٤,٣٪

من المساحة العالمية، أى أنها تساوى ٢,٨٪ من جملة الأراضى الصالحة للزراعة فى الوطن العربى، الأمر الذى يعنى أن ٣٢٪ فقط من مساحة الأرض العربية الكلية يستغل فى الزراعة بانتظام، مع ملاحظة وجود نظام (التبوير) الذى يساعد على تقليص مساحة الأراضى المزروعة.

وشهدت الأسواق العالمية خلال النصف الأول من الثمانينات تراجعا مستمرا فى أسعار النفط الخام انتهى بانهيارها فى صيف ١٩٨٦، وعقب ذلك استمرت الأسعار بالتذبذب خلال النصف الثانى من الثمانينات عند مستويات متدنية مقارنة بما تحقق فى السنوات السابقة، الأمر الذى أدى إلى استمرار تراجع القيم الإسمية والحقيقية للعوائد البترولية العربية. ولقد بلغ تراجع القيمة الحقيقة لتلك العوائد حدا بعيدا بحيث أصبحت تقل خلال عام ١٩٩٠ بنسبة ٦٣٪ عما كانت عليه خلال سنة ١٩٨٠، وقد استمرت فى تراجعها خلال عام ١٩٩٤ فبلغت نحو ٣١ مليار دولار، أى ما يقل بنحو ٣٪ عما كانت عليه خلال عام ١٩٩٣ ومن الجدير ذكره، أنه بجانب تراجع أسعار النفط، فإن القدرة الشرائية للدول العربية المصدرة للنفط تأثرت فى الآونة الأخيرة من جراء انخفاض سعر صرف الدولار الذى تقوم به أسعار النفط.

الثقافة العربية:

مارست الامبريالية الاستعمار الثقافى والفكرى والروحى، بالإضافة للاستعمار السياسى والاقتصادى، وذلك بالالتجاء خاصة إلى أسلوبين متناقضين فى ظاهرهما، فعملت على تشجيع الاقتلاع الثقافى بفرض الثقافة واللغات الغربية من ناحية، وبتشجيع التفكير المتخلف والتقليدى من ناحية أخرى. وقد نشأ من هذه السياسة ثنائية هائلة ضمن البلد الواحد بين فكر ليبرالى غربى أو فكر متخلف وتقليدى يغرق فى متاهات الجمود.

ونشأت نتيجة للاستعمار اتجاهات إيديولوجية تختلف من حيث تحديد طبيعة وطريقة التعامل معه. ويحدد بعض الباحثين هذه الاتجاهات فى ثلاث: الاتجاه القومى السلفى الذى شدد على هوية البلد التقليدية وخاصة الهوية الدينية وحدد الاستعمار على أنه بالدرجة الأولى صراع ثقافى بين هويتين معاديتين، والاتجاه التحديثى

الليبرالى الذى اتخذ من أوروبا البورجوازية نموذجا يقتدى به، وقد سلك هذا السلك مهنيون ومفكرون تقنيون، والاتجاه الراديكالى بين بعض المثقفين والعمال والفلاحين الذين أرادوا إنهاء التبعية للغرب وتغيير البنى الاجتماعية فى ضوء المبادىء الاشتراكية.

وعند وضع خطة للثقافة العربية نجد أنها اعتبرت إغناء شخصية المواطن العربى، هو الهدف الأول، فالإنسان العربى هو الثروة، وهو المقصود بالتنمية الثقافية ليستطيع تجاوز واقعه ومحاولة الوصول بثقافته إلى الكمال الحضارى، فالثقافة أمر إنساني، والإنسان ليس أداة إنتاج واستهلاك فحسب ولكنه كائن ذو قيم، ومثل، وآفاق جمالية وفكرية وتطلعات من الرؤى والمعرفة، ولا يجوز تشويه خصائصه بهدف المزيد من الاستيعاب لمنتجات الاستهلاك والترفيه، ولا تحويله آلة عمياء للكدح العقيم، ثم إن التنمية الثقافية لا تشترى ولا تستعار أو تنقل، وإنما تكون بجد أبناء الثقافة ذاتها وليس بجهد غيرهم، أو بإبداعهم المستعار. إن هذا الهدف ينبع من أصول الإسلام، ومن حاجات المجتمع العربى، ومن تحديات المستقبل، كما أن فيه تحقيقا للمبدأ القائل أن الثقافة من الشعب وللشعب، ولمبدأ حق الإنسان فى الثقافة.

ومن أهداف هذه الخطة كذلك: إبراز الهوية الحضارية بوصف الهوية مستودع الأصالة، وقوام شخصية الأمة فى سماتها الإنسانية، وتطلعها الروحى السامى، وذلك بإغنائها بالجديد من الإبداع والقفز بها قفزة نوعية تعيد إثبات التميز العربى بين الأمم. وهذا الهدف يتصل بروح العقيدة الإسلامية، ونابع من ضرورة الحفاظ على قيم الأمة وتراثها وخصائصها، كما أنه تطبيق لمبدأ التميز الثقافى العربى، ولمبدأ إحياء التراث والقراءة المستجدة له، وأيضا لمبدأ التأكيد على أولوية اللغة العربية ومكانها فى ثقافة أبنائها.

وكذلك نجد من أهداف هذه الخطة، تنمية العطاء الحضارى، وهذا العطاء هو الحاجة المركزية فى الثقافة العربية والمعاصرة، ولا يكون إلا باستيعاب العصر علما وتقنية ومعارف إنسانية، وليس ثمة مناص من اقتحام العصر، لأنه يقتحمنا برغمه. ولكن العلم والتقنية والمعارف الإنسانية الحديثة ليست نباتا بريا ينبت لنفسه، وليست هبة من الله للحضارة الغربية، وليست نقلا بدون المنظومة الفكرية التى نشأت فيها،

وغاية الغايات فى الثقافة العربية أن تنمى منظومتها الفكرية الخاصة وتجعلها معاصرة باستمرار. ولا يكون ذلك إلا مع المدى، وبالجهد الصادق العنيف، والتنمية المديدة المستمرة.

ومن المعروف أنه بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ دخلت البلدان العربية الخليجية ما يسمى بالحقبة النفطية، فنتيجة للتزايد السريع فى العوائد النفطية تبنت هذه الدول خططا ومشروعات إنمائية ضخمة وخاصة فى مجال البنية الأساسية، إلا أن قلة السكان والنقص فى القوى العاملة الوطنية، فضلا عن تقاليد قديمة جعلت كثيرين من المواطنين يعزفون عن العمل التنفيذى، كل هذا دفع إلى فتح الأبواب أمام الأيدى العاملة العربية والأجنبية على حد سواء وبكل أصنافها، حتى أصبحت العمالة الأجنبية تحتل المكانة الأساسية فى تركيب القوى العاملة بأقطار الخليج.

وقد كان لهذا أثره الثقافى بطبيعة الحال سواء من حيث اللغة وخاصة أن نسبة العمالة الآسيوية تضخمت إلى حد كبير، أو من حيث القيم والاتجاهات والمفاهيم العامة، وأساليب التربية والتنشئة.

ويدور فى الوقت الراهن صراع ثقافى حاد فى مختلف أنحاء الوطن العربى بين قوى سياسية مختلفة، وحول موضوعات متعددة، ولا شك أنه فى مقدمة القوى المتصارعة أنصار الاتجاه الدينى على اختلاف رؤاهم فى المشرق والمغرب، والدولة العربية الراهنة فى معظم أنحاء المنطقة، علمانية كانت أو تقليدية، من ناحية والمثقفين العلمانيين من جهة أخرى، وهناك إجماع بين المراقبين لأحوال الوطن العربى على أن هذا الصراع الذى يدور منذ سنوات سيحسم نتيجته تطور الوطن العربى فى العقود القادمة.

ولو انتقلنا من دائرة الصراعات الثقافية الكلية إلى مجال الصراعات المحددة، فلا شك أن الصراع الثقافى الحاد الذى يدور بين أنصار التسوية السلمية مع إسرائيل، بشروطها الراهنة غير المقبولة، وأنصار النضال المسلح ضد الهيمنة الإسرائيلية يعد من بين الصراعات الثقافية المهمة، وذلك لأنه يتضمن تناقضا جوهريا بين رؤى مختلفة للعالم، بما فى ذلك النظرة إلى الذات وتصور الآخر. ويتفرع من هذا الصراع الجدل المحتوم حول مقاومة التطبيع مع إسرائيل حتى لو وقعت اتفاقيات سلام مع الدول

العربية مادامت الدولة الفلسطينية لم تقم بعد، وما دامت إسرائيل بكل عجرفتها لم تنسحب انسحابا شاملا من كل الأراضى العربية المحتلة، ليس ذلك فقط، بل مادامت مصرة على الانفراد بامتلاك السلاح الذرى فى حالة الحرب وفى حالة السلام على السواء.

وليس التطبيع الثقافى مجرد انفتاح على الثقافة اليهودية كما قد يعتقد، بل هو انفتاح على المؤسسة الثقافية الصهيونية، والفرق بيّن بين الحالتين.

فإذا كان فى وسعنا أن نفهم من عبارة الثقافة اليهودية أمرين: النظام الرمزى الذى يعبر من خلاله اليهود عن الهوية الدينية الخاصة بهم، وهى مغلقة، ثم النظام الرمزى للتعبير عن خبرتهم التاريخية والاجتماعية داخل أوطانهم وقومياتهم كأقلية دينية أو كمواطنين أسوة بغيرهم، فإن فى وسعنا أن نفهم من عبارة الثقافة الصهيونية ذلك الخليط من الأفكار الدينية التلمودية العنصرية عن (التفوق العرقى) لـ (شعب الله المختار)، ومن الأفكار الاستعمارية التى أدمنت على تبنى ايديولوجيا الإنكار، فسوغت للمؤسسة العسكرية محو شعب من التاريخ وتحميله ـ على أرضه وفى الشتات ـ خطيئة الهولوكوست النازى.

وإذا كانت العوامل الثقافية ـ التى تتعلق أساسا بقيم كل أطراف الصراع العربى الإسرائيلى ونظرته للحياة، ومفهومه للذات وصورته عن الآخر ـ من بين العوامل التى فجرت الصراع وأذكته فى مراحله المختلفة خلال القرن الماضى، فلا يمكن التأكيد على أن هذه العوامل ستكف تأثيرها على المستقبل بعد توقيع اتفاقيات السلام بين إسرائيل والدول العربية المختلفة.

وإذا أخذنا موقف مقاطعة معظم المثقفين فى بلد مثل مصر، بدأت التطبيع السياسى منذ وقت مبكر باعتباره سابقة تاريخية هامة، فيمكننا القول أنه سيتكرر فى كل بلد عربى يوقع اتفاق سلام مع إسرائيل بصورة أو بأخرى ما دامت النخبة الحاكمة الإسرائيلية لم تتخل عن القيم الثقافية التى تحض على الصراع مع العرب.

ولكن ما هى انعكاسات الجهود المبذولة لإقامة ما يسمى بـ «نظام الشرق الأوسط» على الثقافة»؟؟

أن أول ترجمة لقيام نظام الشرق الأوسط على صعيد الثقافة هى إدخال النسيج الثقافى فى الآلية العامة الجارية تحت عنون التطبيع، سيكون «التطبيع الثقافى» مطلوبا من العرب ليس فقط بصفته لحظة عادية فى مسار يبدأ بالاقتصاد والسياسة ليصل إلى الثقافة، بل سيكون مطلوبا لغرض تسهيل عملية التطبيع فى مجالات الاقتصاد والسياسة نفسها! لن تكون الثقافة ـ فى هذه الحالة ـ آخر الملتحقين بركب التطبيع، بل ستكون أداة وظيفية متقدمة فى برنامج إخضاع المنطقة للجراحة الشرق أوسطية التى رتبت لعمليتها العنصرية المعقدة كل من السياستين الأمريكية والصهيونية، لذلك سوف يكون هناك ما يشبه الطلب المتزايد على الرأسمال الثقافى فى استثمار مشروع «الشرق الأوسط» وتسويقه فى المنطقة.

ونتيجة كذلك لجملة المتغيرات العالمية التى أبرزت الاتجاه نحو ما يسمى بالنظام العالمى الجديد، أن برزت الدعوة إلى «عولمة» الثقافة، والحق أن الدعوة إلى ثقافة عالمية واحدة ووحيدة، هى ثقافة الغرب، بل ثقافة أكثر دول الغرب قوة، نعنى الولايات المتحدة، هى مسألة المسائل فى أزمة النظام العالمى ومستقبله، ولطالما استنكر المفكرون فى العالم الثالث بوجه خاص، بل فى العالم المتقدم أيضا، ولا سيما فى أوروبا، الدعوة إلى هيمنة الثقافة الأمريكية وطراز الحياة الأمريكى على العالم مبينين ما فى ذلك من اغتيال للعقول والنفوس ومعاداة بالتالى لمبادىء الحرية، ومتحدثين بوجه خاص عن مخاطر «تسطيح» الثقافة العالمية وصياغتها على نمط واحد وشاكلة واحدة، بدلا من إغنائها بأنماط الثقافات المختلفة، وقد أنكر هؤلاء المفكرون فى ما أنكروا أن تكون فى العالم ثقافة نموذجية واحدة، تعتبر قدوة لسواها، ويتوجب على الثقافات الأخرى أن تلهث للحاق بها مخافة أن تصبح متخلفة.

ولعل ما نشهده كل يوم أمام أعيننا من تجريح الغرب للإسلام وثقافته، أبلغ دليل على مخاطر هذا المنزع الثقافى الداعى إلى ثقافة عالمية وحيدة الوجه واللسان، بل لعل أهم ما يكشف عن تهافت هذه الدعوة، ما نجده فى الثقافة الغربية، وفى الثقافة الأمريكية بوجه خاص من آفات وعلل نفسية وخلقية واجتماعية تكاد تودى بتضامن المجتمع فيها وتحطم وحدته وتهيئة للتفكك والانحلال.

العلم والتقانة:

ويتمثل جوهر التنمية فى تحويل الموارد من ثروة محتملة، ودخل محتمل إلى ثروة ودخل فعليين. ويمكن للعلم والتقانة أن يؤديا من ناحية إلى إمكانات جديدة منتجة للثروة، وإمكانات جديدة مولدة للدخل. ويتعين من ناحية أخرى أن تضع الإدارة الهادفة لتحقيق الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية هذه الإمكانات الجديدة تحت رقابة المجتمع طبقًا لخطة تنظيم توزيع الفوائد المترتبة عليها. أما البشر فهم مستخدمو الموارد. وهم المسئولون عن إدارتها، وهم الذين يتعين أن يبتوا فى أمر خطة (رفع قيمة) المورد وخطة التوزيع من حيث أنهم هم الذين سيفيدون، أو يعانون من النتائج، وبالتالى فإن المشاركة فى صنع القرار تمثل عنصراً حاسمًا فى عملية الإشباع الدائم للحاجات الأساسية(٣٧).

وتنطوى طبيعة الحضارة المعاصرة انطواء عضويًا ووظيفيًا على أنواع لا حصر لها من التحديات، ليس بالنسبة إلى المجتمعات النامية التى تستهلكها وحسب، ولكن أيضًا بالنسبة للمجتمعات المتقدمة التى تنتجها، ذلك أنها تنمو بقوانينها الخاصة وبقدرتها الذاتية على التكاثر والانتشار، فلا يستطيع أحد التحكم فيها ولا التنبؤ بمداها منذ الآن، حتى الذين صنعوها، فهى مارد أفلت من قمقمه وتجاوزه، يتصاعد فى لا نهائية مذهلة(٣٨).

وهذه الحضارة التى دخلت عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، وتجاوزت عصر الثورة الصناعية باقتحامها الميدان الإلكترونى، تتميز ببعض الخصائص التى هى مصدر قوتها، وفى الوقت نفسه طابع تفردها النوعى، بين أنواع الحضارات التى عرفتها البشرية.

من هذه الخصائص أنها حضارة مطلقة، غير منتمية إلى دين أو جنس، على عكس الحضارات التقليدية التى تتميز بنسبيتها.. ذلك أن هذه الحضارة تقوم على معطيات العلوم الطبيعية والرياضية التى لا تختلف نتائجها بتغير الزمان والمكان متى توافرت الشروط الضرورية لها. وهى تتميز بأنها حضارة سلعية يمكن تملك مظاهرها ومفرداتها بالثمن المادى، وأنها لهذا تمد نفسها إلى كل مكان بوسائل الانتشار الذاتى، وتعرض نفسها كبديل استهلاكى لا يناقش للأنماط الارتفاقية القديمة، وهى بهذا تتجه إلى أن تكون لأول مرة فى التاريخ حضارة عالمية، وأن نتاج هذه الحضارة ليس نتاجًا

محايداً ولكنه يتضمن قيماً تغير بها كثير من المفاهيم الاجتماعية مثل مفهوم العمل والثروة والزمن والسعادة والأمن، والعلاقات الاجتماعية.. إلخ، وهى لهذا تضع المتعاملين معها من المجتمعات النامية أمام خيار مستحيل ومعادلة صعبة. ومن خصائص هذه الحضارة كذلك التكاثر الذاتى عن طريق التراكم الكمى والنوعى مما أدى إلى ظاهرة الانفجار الثقافى وبخاصة فى مرحلة التكنولوجيا وثورة وسائل الاتصال(٣٩).

وتمثل ثورة المعلوماتية إحدى النتائج المهمة لتطور التكنولوجيا المبنية على الإلكترونيات الدقيقة، ويشير تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن إدخال المجهر الدقيق والحاسب الالكترونى الدقيق فى السبعينيات قد وسع نطاق تطبيقات هذه التقنية توسيعاً ضخماً، وزاد من سرعة الأتمتة فى معظم جوانب الحياة.

ويدور الحديث فى الدول النامية والمنظمات الدولية حول الآثار الاجتماعية والثقافية لثورة المعلوماتية. إن هناك استخدامات إيجابية لهذه الثورة، ولكن لا شك أيضاً أن هذه الثورة تمكن بعض الدول الرائدة فيها ـ دون سواها ـ أن تملى الثقافة وأنماط الاستهلاك واللغة على الآخرين، أى أن تعمد إلى تطويع مكتسبات المعلوماتية واستخدامها فى الصراعات العائلية والحضارية. المشكلة ببساطة أن المعلومة ونظم التفكير أصبحت سلعاً فى التبادل، وهى سلع لم يتم تعريفها تماماً حتى الآن. إضافة إلى أن نظم المعلومات تؤدى إلى تنميط المعلومة، وبالشكل الذى يفقدها فرصة التعبير عن الثقافة والقيم غير المادية، ومع الاستسلام لمنجزات المعلوماتية والانبهار بها، يحدث التدخل فى توصيف المشكلات الخاصة والمحلية، وفى أسلوب اتخاذ القرار بشأنها، من خلال تصميم الحاسب، ومن خلال طغيان الكم الهائل من البرامج الجاهزة التى صممها آخرون(٤٠).

ومما يضاعف من مثل هذه المخاوف الحضارية الثقافية، أن منتجات هذه الثورة تزداد مع الوقت رخصاً وسهولة فى المنال، وأن المواطن البسيط يقبل على الإسراف فى استخدامها، وأن الأطفال يولعون أشد الولع بالحاسبات وغيرها من المستحدثات. إن هذه الثورة التكنولوجية، لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تعوضنا عن الدور الذى ينبغى أن ينهض به ماضينا الثقافى والفنى والقيمى. وفى النهاية فإن القيم

والثقافة هى الغاية، والمستحدثات التكنولوجية يجب ألا تتخطى دورها كأداة، ويجب أن تبقى القيم هى الرقيب على استخدام وتعظيم العائد لأى أداة، ويؤدى تجاهل ذلك إلى اغتراب الإنسان وقوة العمل عن وسطهما التكنولوجى، وإلى آثار سلبية على الاستقرار الاجتماعى. ولقد بين التاريخ العديد من فشل تجارب التحديث السريع، عندما أهملت القيم والثقافة.

وجدير بالنظر ما يبرز على المستوى العالمى من ازدياد الفجوة فى تنمية المعرفة العلمية وتطبيقاتها التقنية فى إنتاج الثروة وتسخيرها للاستهلاك بين الدول الصناعية وبين الدول المتنامية، فما تزال الدول الصناعية تملك أسباب البحث العلمى وما يولده من تفجر المعرفة والتقنية وتستثمرها فى الإنتاج وتوليد الثروات، حتى لتكاد أن تجعلها حكراً عليها تضن بتمكين الدول النامية من القدرة على تنميتها وتقتصر على بيع حصيلتها التقنية كاملة التصنيع. وما تزال كثير من هذه الدول المتنامية عاجزة عن وضع سياسات وافية بإرساء البحث العلمى والتقنية على أسس وطنية وبمساهمة فعالة من أبنائها، أو عاجزة عن تنفيذ هذه السياسات عند وضعها(٤١).

وقد لاحظ (كرل) أن السبب الأساسى لتخلف هذه الشعوب فى اقتصادها هو أنها عاجزة عن استثمار مواردها البشرية بصورة وافية، وهى تجمع فى حياتها الآفات الثلاثة: الفقر والجهل والمرض، والمؤسسات الاجتماعية المتصلبة بلا حراك وتفاوت الطبقات مما يضعف دوافع تحسين الحياة والأمل فى إصلاح مستوياتها.

ورأى (اوكنيل) أن عناصر التحديث تتضمن:

أ ـ المواقف العقلانية التى تذهب إلى أن أسباب الظواهر والأحداث يمكن التعرف عليها، وأن طلب المعرفة يؤدى بالإنسان إلى السيطرة على البيئة.

ب ـ الاستعداد والإرادة لاعتماد الأساليب والتقنيات التى تؤدى إلى مثل تلك السيطرة.

جـ ـ تقبل التغيير والقدرة على إحداثه دون فقدان الهوية القومية. ويعلى كليلاند من باعث الإنجاز ويرى أنه المؤثر فى التقدم الاقتصادى. ويرى ليونز، وهو يدرس بعض بلاد الشرق الأوسط أن انتشار التعليم هو الأساس فى التحديث(٤٢).

ومن النتائج السلبية لتقدم المعرفة والتقنية بروز مشكلتين خطيرتين، وهما مشكلة الميل لاستنفاد الموارد الطبيعية ومنها الوقود، على تعدد مصادره ونماذجه ومشكلة تلوث البيئة.

وقد أثرت الثورة العملية والتكنولوجية المعاصرة فى طبيعة العمل وفى طبيعة عملية الإنتاج، فالعمل أصبحت تتولاه الآلات فى شكل نظم إنتاج كاملة مؤتمتة. ومن الطبيعى أن يؤثر هذا على مكان ووظيفة الإنسان فى عملية الإنتاج، فالإنسان لم يعد يتصل بمادة مباشرة، ولم يعد يعمل بيديه فى الإنتاج، بل إن وظيفته أصبحت قاصرة على الإشراف والتوجيه. وحتى هذا الإشراف يتم من بعيد، ومعنى هذا أن (العامل) تحول إلى (مشرف) و (موجه)، ويترتب على هذا الانتقال من العمل اليدوى إلى العمل والإنتاج المميكن والمؤتمت أن تتغير طبيعة العمل، ومن خصائص هذا التغير تناقص كمية العمل البدنى اللازمة للإنتاج، ويصبح العمل العقلى هو الغالب(٤٣).

إن تاريخ التكنولوجيا وعملية الإنتاج هو محاولة نقل عمل الإنسان إلى الآلة، من استخدام الآلات البسيطة إلى الميكنة، إلى الأتمتة. إن مبدأ نقل العمل الإنسانى إلى الآلة وتنفيذ الأتمتة الكاملة يهدف إلى التخفيف من أعباء الإنسان، والقضاء على الرتابة فى العمل، وجعله أكثر إبداعًا وتنوعًا، ويصبح النشاط الإنسانى فى الإنتاج ذا طابع هندسى فنى يتمثل فى إعداد المشروعات، والإشراف على عمليات الإنتاج والبحث العلمى التطبيقى، ونتيجة لذلك تزداد باطراد نسبة المهنيين والفنيين إلى عدد العاملين فى الإنتاج.

ولم يستطع التطور التكنولوجى حتى الآن أن يحقق تمامًا مبدأ نقل عمل الإنسان إلى الآلة، أو القضاء على العمل البدنى كلية، فلا يزال يوجد عمل بدنى، حتى فى الدول المتقدمة صناعيًا، والتى تأثرت بشكل فعال بالثورة العلمية التكنولوجية، ومع ذلك فإن طبيعة العمل البدنى ذاتها قد تغيرت، فلقد حدث ما يمكن أن يطلق عليه (تعقيل العمل البدنى)، فقد ازداد تعقيد العمل، وارتفع المستوى العلمى والمهنى المطلوب لأدائه نتيجة للميكنة والأتمتة، وأخذ العمل البدنى القديم يختفى تدريجيًا لتحل محله أعمال أخرى يتطلب أداؤها استخادم العقل بدرجة أكثر من استخدام

البدن. بل إن استخدام الآلات قد أدى إلى إثارة التساؤل عن مصير العمل البدنى وهل سيختفى تمامًا فى المستقبل(٤٤)؟

ومع الأسف الشديد فمن الضرورى الاعتراف بأن العرب حتى الآن لم يكونوا النظرة الصحيحة إلى مسألة التكنولوجيا وإلى إمكانية نقلها قبل التوصل إلى مرحلة ابتكارها محليًا، فلا تزال نظرة العرب إلى التكنولوجيا بأنها عبارة عن انتقال الآلات والمعدات من العالم الصناعى المتقدم، مع الخبراء والفنيين، إلى الأقطار العربية، وبالتالى يسود الاعتقاد بأنه يمكن شراء كل هذه الأمور بالأموال إذا ما توافرت. وهذا كله يؤكد أن العرب ـ شعوبًا وحكومات ـ لا يزالون ـ على حد تعبير أحد الباحثين العرب المهتمين بالموضوع ـ يعيشون فى حالة (جاهلية أو أمية تكنولوجية) وبأننا «بحاجة حقًا إلى جهد تنويرى اجتماعى كبير وعملية محو أمية تكنولوجية لمجتمعاتنا»، كما أن العرب لا يزالون يخلطون بين العلم والتكنولوجيا ويظنون أن التقدم الكمى فى المجال الأول ـ زيادة عدد المدارس والطلاب والخريجين ـ يؤدى بالضرورة، وتلقائيًا إلى تقدم تكنولوجى بنفس المستوى والوتيرة(٤٥).

وقد رصد خبراء فى المستقبليات عددا من الاتجاهات التى يسفر عنها التقدم العلمى والثقافى فى السنوات القادمة، فذكر منها على سبيل المثال:

ـ ضعف دور السلوك التقليدى و«الحدسى» أى القائم على الحس العام، وتصاعد دور السلوك العقلانى الصريح المعالج والهندسة الاجتماعية وذلك فى المجال التطبيقى للقضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وكذلك فى مجال صوغ واستثمار العالم المادى، وازدياد الصياغات النظرية والأكاديمية والمعرفة مقابل الخبرة والتدريب المباشر الفورى، وسوف تزداد أيضًا، وربما يكون ذلك أمرا حتميا، مشكلات الطقوس أو العقلانية الكاذبة والقصور الثقافى وأيضًا ردود الأفعال المتباينة ضد العقلانية.

ـ تزايد الثقافة الحسية (أى التجريبية والدنيوية والإنسانية والبرجماتية والصناعية، والعقلانية والنفعية والتعاقدية).

ـ تراكم المعارف العلمية والتقنية، وتزايد الإفادة بهذه المعارف باعتبارها أهم مصدر يرتكز عليه الإنسان.

- تزايد الثروة وتزايد وقت الفراغ، وثورة فى التوقعات المتزايدة.
- تقدم وارتقاء الصفوة والأخصائيين من البورجوازيين والبيروقراطيين والتكنوقراط، وأهل الجدارة، ونمو المؤسسات والهيئات ذات الشخصية الاعتبارية، ونقص التبعية للمؤسسات الأسرية والجمعية.
- ازدياد التعلم ودور التعليم الأساسى للجماهير، وقد بدأت فى السنوات القليلة الماضية (صناعة المعرفة) وتعاظم عدد دور المثقفين وزيادة أسلوب صناعة القرار والاتجاهات القائمة على المعارف غير المباشرة (مثال ذلك الكتب والمحاضرات وتقارير هيئة العاملين) مقابل الخبرة الشخصية المباشرة.

ومن أجل هذا، كان لابد من أن تسعى الأمة العربية إلى تطوير مجتمعاتها وتنميتها اعتمادا على العلم والتقانة، وتجد فى هذا التوجه النزعة الإنسانية التى افتقدتها طيلة قرون تاريخية عصيبة بسبب ما أصابها من استعباد وظلم من قبل دول وأمم سلبت حريتها وإرادتها المستقلة وعطلت حركتها الإنمائية طيلة هذه القرون. وهى تعيش حالة إعادة الوعى وتقويم الأمور لتحديد خطوات العمل حاضراً ومستقبلا. وأولى هذه الخطوات هي تنمية عملية وثقافية باتجاه بناء قاعدة علمية رصينة تكون أساسا لتنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية شاملة، تسعى الأقطار العربية لذلك دون أن تنسى حقها فى الدفاع عن نفسها ضد النزعات العدوانية الحضارية والمستقبلية شأنها فى ذلك شأن أية أمة فى العالم مقتدية بمبادىء عقيدتها السامية الداعية للسلم عند جنوح الآخرين له، ومعدة لقوتها الدفاعية الرادعة عندما يتطلب الأمن القومى ذلك.

ولقد عبر مؤتمر القمة العربى الاستثنائى المنعقد فى بغداد خلال المدة من ٢٨ - ٣٠/ ٥/ ١٩٩٠ عن ذلك حين أكد فى بيانه الختامى حق الأمة العربية فى امتلاك ناصية العلم والتقانة من أجل بنائها وتقدمها والدفاع عن ذاتها،

وبذلك تؤكد رغبة وإيمان الملوك الأمراء والرؤساء العرب فى التطور العلمي والثقافى المطلوب للأمة بعامة ولأقطارها بخاصة، كما يؤكد حرصهم على وضع الصيغ والوسائل التى تجعل من هذه الرغبة وهذا الإيمان منهج عمل عربى على

المستويين الوطنى والقومى، حيث الفجوة الحضارية بين الأمة العربية والأمم المتقدمة كبيرة ولابد من تضييقها على أمل ردمها لتأخذ الأمة دورها الأساسى فى بناء الحضارة الإنسانية وتعزز الإنسانية هذه بمبادىء عقيدتها السامية بعيدا عن النزعات العدوانية والتسلطية.

فإذا ما تركنا (الأمانى) واتجهنا إلى استكشاف واقع العلوم والتقانة فى الوطن العربى من خلال المسح التجريبى والدراسة العلمية الموضوعية، فسوف نجد أن اللجنة التى شكلها المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لوضع استراتيجية لتطوير العلوم والتقانة فى الوطن العربى، خلصت فى دراستها للواقع العلمى والتقانى في الوطن العربى إلى نتائج أهمها: «أن البلدان العربية لم تضع منذ البدء سياسات علمية وتقانية واضحة وشاملة، وأن الموارد التى تخصصها هذه البلدان لأنشطة العلوم والتقانة لا تزال محدودة نسبيا من حيث الكم (مستوى الإنفاق) ومن حيث النوع (مستوى التأهيل والتنظيم)، وأن أنشطة العلم والتقانة العربية نشأت وتوسعت تحت ضغط الطلب الاجتماعى والمحاكاة السطحية لأنشطة العلم والتقانة فى البلدان المتقدمة، ولكنها لم تتطور مع تطورات هذه الأخيرة، وأن إقامة أهم المشاريع الإنمائية تعتمد على التقانات المستوردة، وتتم إلى حد كبير بمعزل عن منظومات العلوم والتقانة العربية، الأمر الذى يفقد هذه الأخيرة عناصر أساسية ضرورية لتقدمها، وأن البيئة المحيطة، الاقتصادية منها والاجتماعية، مازالت منخفضة المستوى علميا وثقافيا واقتصاديا، وبالتالى فهى غير قادرة على التفاعل الشديد مع العلوم والتقانة، كما أن ارتباط أنشطة العلم والتقانة العربية بالحاجات الاقتصادية الفعلية ولا سيما بالصناعة ضعيف وما يزال».

وتتمثل الصعوبة الأساسية هنا فى أن البحث العلمى والتقنى الذى تم فى الأقطار العربية كان على نطاق ضيق لا يصلح معه لأن يكون موضوعا للتخطيط، إذ أن الأوضاع فى الجامعات ومراكز البحث والمشاريع الرئيسية العربية لا تتيح إلا قدرا محدودا جداً من الموارد التمويلية ومن التسهيلات اللازمة للبحث العلمى والتقنى أيا كان (بحثيا أو تطبيقيًا)، وإلى أن تتوافر ظروف تتيح القيام بأبحاث عالية المستوى لا يمكن الحديث عن تخطيط للبحث.

ومن المستحيل أن تكون هناك سياسة للعلم دون أن يتوافر أولاً مجتمع علمى منتج، ولا يمكن فرض المعايير والنوعية والتوجيهات وميادين النشاطات من خارج المجتمع العلمى، إذ أن العلم نشاط يتميز بأنه ذاتى بالدرجة الأولى وإن كان القطاع العام يؤثر فى كثافة النشاطات فى مختلف القطاعات من خلال التمويل، إلا أن طرق العمل والمعايير ووضع العاملين أنفسهم تتحدد بواسطة صلاحيات علمية مؤكدة إلى حد بعيد، وللأسف يتميز تمويل الأعمال العلمية والتقنية فى معظم الأقطار العربية بأنه محدود، كما أن هناك تدخلا سياسيا كبيرا فى نشاطات المهنيين، ويبدو أن إنشاء هيئات لتقرير سياسات العلم لم يؤد كثيرا إلى تحسين أوضاع العمل بالنسبة للعلماء، بل ربما ألحق قدرا كبيرا من الضرر فى بعض الحالات. ومن السهل القول بإمكان تخطيط النشاط العلمى والتقنى ولكن تطبيق ذلك ليس باليسير. وتتسم الأساليب المطبقة بالتبسيط الشديد ولا تعترف بأبسط خصائص الإبداع العلمى.

إن الاستجابة لهذا التحدى هى المبادرة لفقه حقيقة العلم والتقانة والإحاطة بإنجازاتها إحاطة شاملة، وتطبيقها فى التقدم العربى تطبيقا إبداعيا يتيح للدول العربية الإفادة من الإنجازات الإيجابية للتقدم العلمى والتقانى وتكييفها وفقا لحاجتها، تمهيدا للمشاركة فى صناعتها واختراعها وإبداعها، ويقترن تطبيق الإنجازات الإيجابية بوعى العواقب السلبية للتقدم العلمى والتقانى وتفاديها. ومحور الإنجازات الإيجابية تكوين الإنسان بالتثقيف والتربية والتدريب والتنظيم، تكوينا إبداعيا جديدا كرأسمال أولى للتقدم، وتحقيق النمو الذاتى المطرد للإنتاج والإنتاجية، وهندسة الطبيعة هندسة جديدة توفر للإنسان البيئة اللازمة لحريته وتقدمه وسعادته. ومحور العواقب السلبية وقف التقدم العلمى والتقانة للسيطرة والاحتكار والاستغلال والتدمير، وتلويث البيئة، وهدر مواردها هدرا استهلاكيا عشوائيا.

إن تطبيق العلم والتقانة فى التقدم العربى هو أكثر من عملية اقتصادية أو عملية اقتباس نظريات علمية واختراعات أو آلات وأدوات جديدة، فالعلم روح ومنهجية علمية أكثر منه مجموعة معارف عامة أو نظريات تجريبية تتغير وتتجدد ساعة بعد أخرى، والتقانة هى مجموعة عمليات أو وسائل موجهة نحو هدف واحد أكثر منها

آلات ينسخ الجديد منها القديم لحظة بعد الأخرى. إن عملية تطبيق العلم والتقانة في التنمية العربية هى عملية تقدمية أو حضارية شاملة تستدعى وتثير تغيرات فى جميع بنيات المجتمع وقطاعاته، وتقتضى قيما جديدة وبنيات جديدة، وتربية جديدة وتنظيما جديدا للمجتمع، ولذلك لابد من بحثها بحثا علميا تقدميا تكامليا، ولابد من التخطيط لها تخطيطا علميا تقدميا تكامليا، ولابد من توعية جميع المواطنين بجميع أبعادها وتعبئتهم للمشاركة فى عملية التحول مشاركة مسئولة وخلاقة.

وتمثل ثورة المعلوماتية إحدى النتائج المهمة لتطور التقانة الحديثة المبنية على الالكترونيات الدقيقة.

ويدور الحديث فى الدول النامية والمنظمات الدولية حول الآثار الاجتماعية والثقافية لثورة المعلوماتية. لا شك أن هناك استخدامات إيجابية لهذه الثورة، ولكن لا شك أيضًا أن هذه الثورة تمكن بعض الدول الرائدة فيها ـ دون سواها ـ من أن تملى الثقافة وأنماط الاستهلاك واللغة على الآخرين، أى أن تعمد إلى تطويع مكتسبات المعلوماتية واستخدامها فى الصراعات العالمية والحضارية.

إن أول ما يحتاجه العرب فى هذا المجال، وفى غيره من المجالات، هو ثورة فكرية ـ قيمية تغير نظرة الإنسان العربى إلى نفسه وإلى علاقته بالمجتمع وبالكون بحيث يتحرر من كل الأغلال الفكرية والمادية التى حجمت عقله وقدرته على الابتكار منذ القرن الحادى عشر الميلادى، وتتمثل هذه الثورة الفكرية فى جعل الإنسان أثمن وأنبل ما فى هذا الكون.. القيمة الكبرى. ويتطلب الأمر كذلك إنشاء نظام تربوى يجسد هذه القيمة الكبرى ويضيف إليها منذ سن مبكرة للطفل روح المبادرة والإبداع وحب العمل المتقن والانتظام والمنهجية العلمية العقلانية وغيرها من القيم التى تكوّن الإنسان القادر على التعامل مع متطلبات التنمية الشاملة والتغلب على تحدياتها الهائلة. ويتطلب الأمر كذلك، بل قبل هذا كله، قيادة تؤمن إيمانًا راسخًا بهذه القيم وتعمل على تثبيتها فى النظام التربوى وفى تعاملها مع الناس، بحيث تظهر واضحة فى تعامل الناس فيما بينهم على شتى المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية(٤٦).

إننا إذ نشدد على أن التغير العلمى التكنولوجى لابد أن يرافقه تغير قيمى، فذلك لأننا نلحظ عودة شكل جديد (للجاهلية).. مدنية كانت (العرب) أم بدوية (الأعراب)، هى منطق خاص فى التعامل مع الناس والأشياء، منطق يمليه حب البقاء والصراع عليه فى بيئة حارمة محرومة، فالبدوى يعيش من غزو الغرباء، فإن أعوزه الغرباء، فالأخوة لا عاصم لهم من الغزو[٤٧]. وتقرير هذه الصورة المتجهة للجاهلية هو استجلاء لنمط من الحياة يفرزه نمط من البيئة يجعل البدوى يحترم القوة بجميع مظاهرها، فهو لا يحب أن يكذب أو يناقش، أو يغش، لأن ذلك فى نظره من إمارات الضعف ودليل على نقص الرجولة، والبدوى كذلك يفتخر بالقتل والغزو والنهب، ويحتقر الصناعة والعمل اليدوى، لأن ذلك من دلائل القوة والفروسية.

لقد اتخذ القرآن الكريم من الجاهلية بشقيها ـ المدنى والبدوى ـ موقفًا متشددًا. وواضح أن القرآن فى شجبه للجاهلية كان يحاول استبدال رابطة اجتماعية بأخرى أكثر منها عقلانية وأكثر إنسانية، رابطة لا تقوم الإنسان بانتمائه القبلى أو الطبقى، ولكن بمعيار أخلاقى من نوع جديد[٤٨]. ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ﴾ [الفتح:٢٦] . ونية التغيير الاجتماعى تفصح عن نفسها فى هذه الموازنة بين (الحمية) أى العصبية التى حملها الذين كفروا وبين (التقوى) التى ألزم الله بها رسوله والمؤمنين.

وإذا كان قد غلب على الثقافة العربية السائدة نهج (الرواية) وقلة (الرأى)، مما كان له أثره فى انحسار مظاهر عدة للإبداع والابتكار، فمن الضرورى، فضلاً عن الوعى بقيمة الرأى، فى التقدم العلمى فى الحضارة المعاصرة، أن نعى أيضًا السند العقيدى المتمثل فى كل من القرآن والسنة، ذلك السند الذى يوازى (الرأى) ويشجع عليه، فقد جزم القرآن جزمًا لا يحتمل التأويل بحق الإنسان فى حرية الضمير ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٩٩]. من هنا لم يجد الرسول ﷺ ما يدعو إلى الغرابة أو الاستغراب أن يعترض الناس عليه بـ (الرأى) حيثما قضت المصلحة أو وقع الاجتهاد الذى لا يحل حرامًا ولا يحرم حلالاً[٤٩]. من هنا برز (الرأى) على أنه أحد مصادر الفكر الاجتماعى الذى به يكمل فهم الشريعة أو تفسيرها.

البعد التربوى:

أدت التنمية بمفهومها المعاصر إلى تأثير بالغ العمق، ومتسع المدى على الحاجات التعليمية، بل نستطيع القول أن التنمية هى التى أخرجت للوجود الحاجات التعليمية الإنسانية الجديدة فى جميع أنحاء العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

والمقصود بالتنمية هنا، كل أنواع التغيرات والتطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد نشط الكثير منها نتيجة السياسات والبرامج التنموية القومية والعالمية. وعلى الرغم من أن الزيادة الكلية لعدد المتعلمين كان لها تأثير كبير واضح على متطلبات العالم التعليمية، إلا أنه يبدو واضحًا أن عوامل التنمية كانت سببًا فى النمو المتفجر للحاجات التعليمية الشاملة(٥٠).

وإذا لم يكن الأمر هكذا كان لابد للحاجات التعليمية فى الدول الصناعية أن تستقر نسبيًا، وهذا ما لم يحدث، ولنقتبس بعض الأمثلة التى تدل على ذلك:

فلنأخذ مثلاً العدد الهائل من العمال والمستهلكين والطلبة الذين اضطروا لقبول واستخدام الكمبيوتر وآلات الجيب الحاسبة على مدار السنوات الماضية. ولنتأمل المضامين التعليمية لاستخدام الأطباء والممرضين والصيادلة للعقاقير المخدرة والتى كان من الصعب وصف أو تحديد غالبيتها العظمى من ثلاثين عامًا مضت. ولنتأمل أيضًا عمليات التكيف التعليمى التى يجب أن يقوم بها العديد من العمال الذين يغيرون وظائفهم أو الذين تتغير وظائفهم كل عام. ولنتأمل وقع انفجار المعرفة الذى لم يسبق له مثل وتأثيره السنوى على المهام التعليمية للمعلمين فى عدة مجالات متسعة فى كل مرحلة من مراحل النظام التعليمى، فالتدفق المستمر للتكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج الزراعى، وأثناء عمليات التصنيع والتسويق، يخلق على الدوام حاجات تعليمية جديدة من جانب المزارعين والمهتمين بالصناعات الزراعية.

وتتأثر الحاجات التعليمية للناس فى جميع أنحاء العالم النامى بالتكنولوجيا الحديثة المحلية والمستوردة، ومثل هذا التأثر لا يقتصر فقط على الجزء الصغير نسبيًا من قوة العمالة المستخدمة فى القطاع الحديث للمدن بل يمتد إلى ملايين من المزارعين الصغار والكبار، والحرفيين وعمال ورش الإصلاح، والعاملين فى سائر القطاعات الذين عليهم دومًا تعلم كيفية التعامل مع المنتجات والطرائق الحديثة غير المألوفة(٥١).

وقد حدث فى مجال التعليم تغييران بارزان، تغيير يتصل بالتطور الاجتماعى والسياسى، وتغيير آخر يتصل بالبناء الفنى والوظيفى، ولكنهما مرتبطان ارتباطًا وثيقًا.

أما من حديث التطور الاجتماعى والسياسى، فقد أصبح التعليم، على المستوى الدولى، حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، فى المواثيق العالمية، وعلى المستوى القومى، أصبح واجبًا من واجبات الدولة، ووظيفة أساسية من وظائفها العامة، فهو إذن حق، ليس للفرد وحده، ولكن للدولة والمجتمع أيضًا، لأن المشاركة الفعلية والمواطنة الإيجابية، لا تكونان إلا بالتعليم الذى هو مناط القدرة المنتجة، وهو واجب، ليس على الدولة والمجتمع وحدهما، ولكن على الفرد كذلك لأنه سبيل تمكينه من أداء حقوق الدولة والمجتمع عليه. وقد أثر هذا التصور على تطور التعليم، كما وكيفًا، فانتشر التعليم انتشاراً واسعًا، وهو يتسع يومًا بعد يوم، وبخاصة فى البلاد النامية التى بدأت مسيرتها الاجتماعية المعاصرة فى وقت متأخر، وليس أكثر بيانًا لذلك من تلك الموازنات الحكومية للتعليم، بالنسبة للمجالات الأخرى(٥٢).

أما من حيث الكيف، فإن من آثار هذا التصور تنوع مجالات التعليم والبحوث العلمية، والتطبيقات التقنية، وارتباط العمل الاقتصادى والاجتماعى: إدارة وإنتاجًا وارتفاقًا بالتعليم، وما يؤدى إليه من مهارات وخبرات.

ومن جانب آخر، فقد قاد هذا الوضع الجديد للتعليم، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، إلى تغيير تناول بالضرورة، أهدافه، وبنيانه، ووظائفه، فقد غطى التعليم الذى كان يقوم على تعليم القراءة والكتابة، إلى جانب الدراسات النظرية فى مجالات الفكر الفلسفى والدين والتشريع والآداب، كل جوانب الحياة المعاصرة، فلم يعد هناك نشاط اجتماعى متقن فى وجوه الحياة، لا يقوم على التعليم.

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للتعليم عالميًا، فإن الصورة قد لا تكون زاهية تمامًا بالنسبة إلى الوطن العربى، فهناك ما ورثه التعليم من آثار الماضى التى تمثلت فى بطء الحركة عامة بفعل سياسات الاستعمار والتخلف الاجتماعى والاقتصادى والقيود والعوائق التى عطلت حركة الجماهير. ومن هنا كانت مشكلات كبرى عبرت عن نفسها فى النسب العالية لأمية الكبار عامة وللإناث خاصة، وفى الريف على وجه التحديد، فضلاً عن غياب سياسات واضحة بالنسبة للتعليم الابتدائى مما

جعله متذبذبًا مضطربًا فى كثير من الأحيان، هذا إلى قلة الإنفاق على التعليم بصفة عامة لتخلف الاقتصاد وهبوط الإنتاجية فى بعض البلاد العربية(٥٣).

وهناك التفاوت بين البلاد العربية وأثره فى تطوير التعليم وفى مشكلاته، وقد يرجع هذا التفاوت إلى عوامل مختلفة، فهناك العوامل السياسية والعسكرية التى أثرت على الدول التى واجهت التحدى العسكرى الإسرائيلى مواجهة مباشرة مثل مصر وسوريا والأردن، وهناك عوامل تاريخية تتعلق بحداثة حركة التعليم فى بعض الدول العربية مثل السعودية واليمن وبعض دول الخليج. وهناك عوامل اقتصادية مثل قلة الإمكانات أو وفرتها كما يبدو فى الفروق بين الدول الغنية بالنفط كالسعودية ودول الخليج وليبيا، وبين الدول التى تعتمد على الزراعة أساسًا مثل السودان وموريتانيا والصومال واليمن، وبين الدول ذات الاقتصاد المتنوع مثل مصر. إن هذه العوامل مازالت تترك آثارها على التعليم بظلال مختلفة وبدرجات متباينة، ويتضح ذلك فى مسائل مختلفة مثل قضية تحقيق الإلزام فى التعليم الابتدائى وتعميمه وفى مدى هذا الإلزام، وكلفة الطالب بصفة عامة، ومحو الأمية(٥٤).

وهناك تركيز الاهتمام فى البلاد العربية خلال السنوات الماضية على التعلم المدرسى دون التعلم اللا مدرسى، وعلى النمطية فى هذا التعليم دون تعدد المسالك إليه وفى داخله.

وعلى الرغم من التوسع الحاصل فى أنظمة التعليم العربية، فإنها مازالت قاصرة فى كثير من البلدان عن استيعاب جميع المستحقين للتعليم من الصغار، مهما اختلف النظر إلى سنوات الدراسة المطلوبة لتحقيق الإلزام.

وفضلاً عما هو ملحوظ من زيادة الأعداد للمحرومين من الصغار والكبار بصورة عامة بسبب زيادة السكان وضآلة الجهود، فإن المحرومين إنما هم فى الغالب من فئات معينة هى فئات الإناث من الصغار والكبار، وفئات سكان الأرياف، وفئات المعوقين، وفئات العمال المهاجرين، فهذه الفئات يأتى حرمانهم من حق التعليم ليصل إلى حرمانهم من كثير من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، فتتضاعف آثار عدم المساواة وتتعرض المجتمعات إلى اختلال التوازن وانتشار الاستغلال من جانب والنقمة من جانب آخر، وللتفكك والصراع بين الطبقات(٥٥).

وتتعرض بعض الأنظمة التعليمية العربية لضعف كفايتها الداخلية، فى قصورها عن النهوض بوظائفها، ويتمثل ذلك خاصة فى الإهدار الذى يتجلى فى تسرب التلاميذ منها وفى تعرض البعض منهم إلى الرسوب وإلى إعادة الدراسة، كما يتمثل فى ضعف الترابط والتكامل بين عملياتها، وفى غلبة الاتجاهات المحافظة والجمود عليها واعتمادها على الخبرات الشخصية المحدودة دون استيعاب المعرفة العلمية فى مناهجها وطرائقها ووسائلها وأساليب الامتحانات والتقويم فيها.

ويتجلى ضعف الكفاية الخارجية لعدد من أنظمة التعليم العربية فى ضعف الملاءمة بين المتخرجين وبين النشاط المجتمعى، ويعكس الضعف الفجوة بين المدرسة والمجتمع، ويتجلى هذا خاصة فى الدول التى خضعت طويلاً للاستعمار والتبعية حيث كانت المقاصد التربوية مفروضة عليها غير نابعة من مجتمعاتها ولا تلائم خصائصها وحاجاتها، بل موضوعة لحاجات مستعمريها، وقد ظلت آثار هذا الفرض سارية فى تضاعيفها حتى بعد الاستقلال السياسى، فى بعض الحالات، فلا عجب أن تشيع مشاعر الاغتراب بين متخرجيها ويعانون من العزلة عن مجتمعاتهم: وتظهر آثار هذه الاتجاهات فى الأنظمة التعليمية فى ضعف الملاءمة بين المتخرجين وبين مطالب العمل والإنتاج. ويعانى البعض من الأنظمة من نقص أنواع من الكفايات وبخاصة فى المستويات الوسطى من التقنيات، ومن فيض فى بعض التخصصات وبخاصة ذات الصفة النظرية والفكرية المحضة. وقد يأتى ضعف الملاءمة بين النظام المدرسى وبين المجتمع بسبب التفاوت فى الأنشطة المجتمعية ونقص التنسيق بين قطاعاتها، أو بسبب سيادة نزعة المحافظة والتقاليد العتيقة على الأجواء المدرسية بمناهجها وطرائقها(٥٦).

وتشير معظم الوثائق المعنية بتقدير حجم مشكلة الأمية إلى أن خطر الأمية ما يزال متفاقمًا رغم الجهود الطويلة التى بذلت وتبذل لمواجهتها، حتى أصبحت هذه المشكلة عبئًا ينوء به كاهل كل قطر عربى، وتشير الدراسات فى تقصيها لأوضاع الأمية فى الوطن العربى إلى الحقائق التالية(٥٧).

- أن نسبة الأمية فى الوطن العربى مازالت بمستوى المتوسط العالمى.

- أن نسبة الأمية بين الإناث أعلى منها بين الذكور، فبين كل خمسة أميين هناك ثلاثة إناث.

- أن النقص فى نسب الأمية يسير بمعدلات أسرع من المعدل العالمى.

- أن النقص المتميز فى نسبة الأمية لا يمنع من الزيادة المستمرة فى العدد المطلق للأميين.

- وأن معدل التناقص فى نسب الأمية يتجه نحو التفاوت بين الدول العربية.

لقد عجزت الجهود حاليًا عن الوفاء بمتطلبات النجاح لو قيست بمقياس الكم أو بمقياس الكيف، فمن حيث الكم تبدو الجهود المبذولة ضئيلة قاصرة إذا قيست بحجم المشكلة فى شتى أبعادها، فبكل ما توافر لهذه الجهود من إمكانات مادية وبشرية لم تزد نسبة الانخفاض السنوية عن ٤ , ٣٪ من متوسط نسبة الأمية فى الوطن العربى، والناجحون لم تتعدد نسبتهم ١٪ من جميع الأميين سنويًا، وهو عائد غير مشجع بأى مقياس، لو سرنا بالمعدل الحالى فلا ينتظر أن نمحو الأمية قبل قرن من الزمان، هذا على افتراض أن عدد الأميين ثابت، وهو افتراض يهدمه النمو المطرد من الزيادة السكانية فى الوطن العربى، كما أن قصور التعليم الأساسى عن استيعاب جميع الملزمين يزيد من حجم المشكلة وتعقيداتها.

ويكشف الواقع العربى من حيث الكيف أن الجهود المبذولة لم ترق بعد لمستوى المواجهة من حيث المسايرة لمتطلبات التقدم الحضارى المعاصر وبخاصة فى الجوانب المادية التى تتمثل فى التقدم التكنولوجى، وما يزال أمر مواجهة الأمية محصوراً بين براثن الأبجدية التى تؤكد على توصيل مهارات القراءة والكتابة والحساب للأميين دون ربطهم ببيئتهم ربطًا عضويًا يرقون فيه لمستوى الوعى بما يدور فى مجتمعاتهم والعالم المحيط سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، للتمكن من الإسهام الكفء والفعال فى تطوير أنفسهم ومن ثم تطوير مجتمعاتهم(٥٨).

ومع عدم وفاء الجهود المبذولة لتعليم الكبار للطموحات المنوطة بها، فإننا نجد ظروفًا تحيط بهؤلاء تضطرهم أحيانًا إلى الانصراف عن تلك الجهود، وعلى سبيل المثال، فأعمال الأميين منهم غالبًا مرهقة وتأخذ من جهدهم الكثير بحيث يخلدون

إلى الراحة إذا أتيح لهم وقت فراغ، وإذا ما أتيحت لهم فرصة لمزاولة عمل ما بعد عملهم اليومى فإنهم لا يترددون فى قبوله حرصًا على زيادة دخولهم التى تعتبر غالبًا محدودة، ومن ثم نجد أن غالبيتهم ليس لديهم وقت فراغ للدراسة(٥٩).

كذلك فإن طبيعة أعمال كثير من الأميين لا تحتاج إلى القراءة والكتابة، مما يضعف حماس هؤلاء لبذل جهد للتعلم، ويترتب على ذلك ضرورة العمل على تطوير أساليب العمل التقليدية من ناحية، وربط جهود محو الأمية بمشروعات التنمية الاقتصادية من الناحية الأخرى، كما يترتب على ذلك إعطاء أولوية فى خطط محو الأمية للأميين المنتمين إلى القطاعات الحديثة الاقتصادية.

وغنى عن البيان أن الظروف المحيطة بالمرأة مازالت فى عدد غير قليل من المناطق تعوقها عن التجاوب مع الجهود المبذولة لتعليمها وهى كبيرة، بعد أن حالت ظروف سابقة بينها وبين الالتحاق بالمدرسة، وفى مقدمة هذه الظروف انشغالها بواجباتها المنزلية وتربية أولادها.

وهناك سبب أخير يتصل بما هو معروف من خجل الكبار من التعلم.

الهوامش

(١) ف كومبز: أزمة التعليم، فى: التعليم من منظور الثمانينات، ترجمة: محمد خيرى حربى وآخرون، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧، ص٣٦.

(٢) تأملات فى مستقبل التعليم فى المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠، وثيقة العمل الرئيسية للندوة الأقليمية حول مستقبل التعليم فى البلدان العربية، بيروت ٧ ـ ٩ تشرين الأول (أكتوبر ١٩٨٠، مجلة التربية الجديدة،مكتب اليونسكو الأقليمى للتربية فى البلاد العربية، العدد ٢١ سبتمبر/ ديسمبر ١٩٨٠، ص٧.

(٣) عبدالعزيز البسام: محو الأمية الحضارى، فى: الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار (المفهوم الحضارى للأمية) بغداد، ١٩٨٥، ص١٤٦.

(٤) تأملات فى مستقبل التعليم... ص ٥٢.

(٥) محمد الهادى عفيفى: مفهوم تعليم الكبار، فى: الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار، (علم تعليم الكبار)، القاهرة، ١٩٧٦، جـ١، ص٢١.

(٦) المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية: ندوة (تعليم الكبار والتنمية وخاصة فى البلاد العربية) ٢٩/ ١١ ـ ٩/ ١٩٧٥٩١٢، التقرير النهائى، سرس الليان، ص١٢.

(٧) المرجع السابق، ص١٣.

(٨) المرجع السابق، ص١٤.

(٩) المرجع السابق، ص١٥.

(١٠) عبدالفتاح حجاج: استراتيجيات تعليم الكبار فى المجتمعات النامية وأسسها، فى: الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار (علم تعليم الكبار)، بغداد، ١٩٨٥، ج٢، ص٢٠٠.

(١١) ادجار فور وآخرون: تعلم لتكون، ترجمة حنفى بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٦، ص٢٣٤.

(١٢) المرجع السابق، ص٢٣٥.

(١٣) عبدالمنعم سعيد: النظام الدولى بين الفوضى والاستقرار، فى: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣) القاهرة ١٩٩٤، ص٢١.

(١٤) المرجع السابق، ص٢٤.

(١٥)عماد جاد: السياسات الدولية والقضايا العربية، المرجع السابق، ص٦٨.

(١٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، القاهرة، ١٩٩٥، ص٨٣.

(١٧) سعيد النجار: الاقتصاد العالمى والبلاد العربية فى عقد التسعينيات، دار الشروق، (القاهرة، ١٩٩١، ص ١٣.

(١٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، ص٨٣.

(١٩) محمد حسنين هيكل: مصر والقرن الواحد والعشرون، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٨.

(٢٠) محمد السيد سعيد: مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة (١٥٨) الكويت، فبراير ١٩٩٢، ص٢٣٦.

(٢١) فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ، ترجمة وتعليق حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت ١٩٩٣، ص٢٧٨.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٢٣) مقدمة المترجم، المرجع السابق، ص٩.

(٢٤) جمال حمدان:مواطن الخطر فى قوميتنا، مجلة الهلال، القاهرة، يناير ١٩٦٥، ص١١٩.

(٢٥) جميل مطر وعلى الدين هلال: النظام الأقليمى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٤.

(٢٦) مستقبل النظام العربى.

(٢٧) عبدالعزيز الدورى: التكوين التاريخى للأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ٢٨٠.

(٢٨) المرجع السابق، ص٢٨١.

(٢٩) حليم بركات: المجتمع العربى المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص١٤.

(٣٠) المرجع السابق، ص١٨.

(٣١) المرجع السابق، ص٢١.

(٣٢) على الدين هلال (محرر): العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص١٠٧.

(٣٣) سعد الدين إبراهيم (محرر): المجتمع والدولة فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،١٩٨٨، ص٢٠٤.

(٣٤) المرجع السابق، ص٢٠٥.

(٣٥) المرجع السابق، ص٢٠٧.

(٣٦) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، ص٢١٦.

(٣٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة: حاجات الإنسان الأساسية فى الوطن العربي، ترجمة عبدالسلام رضوان، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، (عالم المعرفة) ١٥٠، الكويت يونية ١٩٩٠، ص٩٢.

(٣٨) محى الدين صابر: التحديات الحضارية وتعليم الكبار، فى: علم تعليم الكبار، ج١، ص٦٥.

(٣٩) المرجع السابق، ص٩٣.

(٤٠) خير الدين حسيب (محرر): مستقبل الأمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٨، ص١٨٩.

(٤١) عبدالعزيز البسام، محو الأمية الحضارى، ص٤٤.

(٤٢) المرجع الساب، ص٤٦.

(٤٣) محمد نبيل نوفل: الثورة العلمية التكنولوجية، مجلة تعليم الجماهير، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار، القاهرة، العدد العاشر، سبتمبر ١٩٧٧، ص٥٦.

(٤٤) المرجع الساب ق، ص٥٧.

(٤٥) أنطونيوس كرم: العرب أمام تحديات التكنولوجيا، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة (س٥٩) نوفمبر ١٩٨٢، ص٢١٠.

(٤٦) المرجع السابق، ص٢١١.

(٤٧) محمد جواد رضا: أزمات الحقيقة والحرية فى التربية العربية المعاصرة، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص٣٦.

(٤٨) المرجع السابق، ص٣٧.

(٤٩) المرجع السابق، ص٤٩.

(٥٠) كومبز،ص٨٣.

(٥١) المرجع السابق، ص٨٤.

(٥٢) محى الدين صابر: الأمية، مشكلات وحلول، المطبعة العصرية، بيروت.

(٥٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: استراتيجية تطوير التربية العربية، تونس، ١٩٧٩، ص١٤٤.

(٥٤) المرجع السابق، ص١٤٥.

(٥٥) الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار: الصندوق العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٤.

(٥٦) المرجع السابق، ص٢٥.

(٥٧) مسارع الراوى: دراسات حول محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧، ص٢١٠.

(٥٨) المرجع السابق، ص٢١٢.

(٥٩) أحمد حسن عبيد: تعليم الكبار عبر العصور، علم تعليم الكبار، جـ١، ص١٤٨.